

## المعمل الأول

### التحديات التي تمثل منطلقات عملية التجديد التربوي

- مقدمة.
- أهم التحديات العالمية.  
أولاً: التقدم العلمي والتكنولوجي.  
ثانياً: العولة.  
ثالثاً: الهيمنة الأمريكية وظهور الوحدة القطبية في النظام العالمي الجديد.  
رابعاً: اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية.
- أهم التحديات المحلية.  
أولاً: الزيادة السكانية .  
ثانياً: عدم ربط التعليم بسوق العمل.  
ثالثاً: ضعف الترابط بين التخطيط التربوي والتنمية الشاملة.  
رابعاً: ضعف الذاتية الثقافية في التربية العربية
- أهم التحديات داخل النظام التعليمي.  
أولاً: قصور المناهج وطرائق التعليم.  
ثانياً: الهدر التعليمي.  
ثالثاً: زيادة كثافة الفصول.  
رابعاً: تسك المعلمين بالأساليب التقليدية .  
خامساً: انخفاض المستوى المهاري للخريجين.  
سادساً: الرئتين الإداري بالتعليم.  
سابعاً : ضعف قدرة الأبنية التعليمية على استيعاب برامج التطوير.  
ثامناً : عجز نظم التعليم الحالية عن تلبية متطلبات المجتمع.
- تعقيب.



## مقدمة:

إن النظام التعليمي العربي في الوقت الراهن يواجه تحديات عالمية وأخرى محلية بسبب التقدم التكنولوجي الذي ساد العالم المتقدم في شتى مجالات الحياة وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن هنا لا بد من الإسراع بإجراء التجديد التربوي اللازم لرفع كفاءة مستوى التعليم حتى تستطيع هذه الدول مواكبة التقدم التكنولوجي بالدول المتقدمة.

وهذا ما أكدته الدريس الاستفادة من تصدى "رؤساء الدول غنيها وفقيرها لأزمة التعليم ودعوتهم لتطويره راجع إلى تحديات العصر الذي نعيشه، وما يكتنفه من تفجر معرفي متزايد وثورة في الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا وما تفرضه الكيانات الاقتصادية في صراع حول اكتساب التفوق والتميز وما يرتبط بذلك من توافر الإنسان المتعلم القادر على التحكم في التغيير لصالحه وصالح مجتمعه، والقادر على الاستمرار في التعليم بنفسه واتخاذ المناسب وعلى توفير فرصة العمل المناسبة لقدراته والظروف المحيطة به" (١)

ومن المسلم به أننا نعيش في عالم سريع التغيير في ظل ظروف تفرض تحديها على الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ذات الكثافة السكانية العالية التي تؤثر في تطوير العملية التعليمية ويسبب هذا ضعف التعليم وهجرة العقول المتعلمة إلى الدول المتقدمة التي تمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة ولهذا تسعى الدول في تبني "تعليم من نوع جديد، يهيئ للفرد والمجتمع الحقائق وديناميات عصر جديد هو عصر الثورة التكنولوجية

(١) عبد الفتاح جلال، " نحو تطوير التعليم الابتائي " ، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي (في الفترة من ٢٠٠١-١٨ فبراير) ، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم : القاهرة ، الجزء الأول ١٩٩٣م ص ١٢ .

الثالثة وعصر التغيير وعصر الانفتاح الإعلامي والثقافي الحضاري العالمي ، عصر تغيير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج" (١)

وهذا أصبح ضرورة تقتضيها متغيرات العصر لتطوير نظامنا التعليمي بإدخال بعض التطورات التكنولوجية التعليمية التي تخدم الطالب والمعلم والإدارة بهدف تحسين العملية التعليمية حتى يواكب ما يحدث في المجتمع المتقدم.

وفي هذا الفصل نتناول أهم التحديات التي تمثل منطلقات لعملية التجديد التربوي للتعليم قبل الجامعي المصري، والتي تجعل من تطوير التعليم خياراً استراتيجياً لا بد منه ولهذا سوف نستعرض التحديات العالية والمحلية والتحديات داخل النظام التعليمي نفسه ومدى تأثيرها على التجديد التربوي للتعليم العام في مصر.

### أهم التحديات العالمية :

لقد شهد العالم خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تطورات أصابت مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية وأصبح التغيير والتطور هما سمة المجتمع العالمي وهذا سوف يكون بمثابة تحديات لدول العالم سواء متقدم أم نامى، ولهذا يجب على الدول العربية ومصر أن تكون مستعدة لمواجهة التحديات العالمية التي يفرضها الواقع اليوم ومن أهم هذه التحديات ما يلي :-

(١) السعيد محمد رشاد محمد ، إسهامات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي في صنع السياسة التعليمية وتوجيه مستقبلها في مصر، المؤتمر العلمى السنوى الرابع ، مستقبل التعليم في الوطن العربى بين الإقليمية والعالمية ( فى الفترة ٢٠ - ٢١ أبريل ) الجزء الثانى ، كلية التربية بطنان ، جامعة حلوان، ١٩٩٦م ص ٤٥ .

## أولاً: التقدم العلمي والتكنولوجي :

### *Scientific and Tecgnological Progress.*

يمر العالم اليوم بثورة عارمة في مجالات المعرفة والعلم والتكنولوجيا كان لها آثارها البعيدة في التغيرات التي طرأت على المجتمعات المتقدمة بصفة عامة والمجتمعات النامية بصفة خاصة .

العلم "يعنى المعرفة والدراية وإدراك الشيء على حقيقته ومعرفة الحقائق المتصلة به" (١)

ويتضح لنا من هذا المفهوم أن العلم هو البداية الحقيقية للمفاهيم والقوانين والنظريات التي يتم إدراكها عن طريق الملاحظة والتجريب .

التكنولوجيا يقصد بها " الجهد المنظم الذي يرمى إلى استخدام نتائج البحث العلمى فى تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية إلى أساليب جديدة يفترض أنها أكثر فاعلية" (٢)

ومن الملاحظ من المفهوم السابق للتكنولوجيا أنها هى التطبيق العملى للعلم والذى يؤدي إلى تطوير أساليب الحياة فى شتى المجالات المختلفة .

إن التكنولوجيا يمكن أن توصف بأنها "مخزون المعرفة المتاحة للمجتمع فى مجال الفنون والصناعة وكيفية تنظيمه اجتماعياً وتتجسد التكنولوجيا فى السلع والأساليب الإنتاجية والإدارية عند الأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى أن التقدم التكنولوجى يتمثل فى

(١) عادل مهران ، أهمية التثور التكنولوجى لدى المعلمين كصيغة من صيغ التجديد التربوى المطلوب ، المؤتمر العلمى الرابع ، مستقبل التعليم فى الوطن العربى بين الإقليمىة والعالمية ، الجزء الثالث ، كلية التربية بطوان جامعة حلوان ، ١٩٩٦ ، ص ٦٦٣ .

(٢) عبد الجواد عمارة ، بعض مظاهر وآليات التبعية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، من كتاب التبعية الثقافية (تحرير) أمينة رشيد ، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩م ، ص ٢١٣ .

تحسين مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة كإكتشاف أساليب إنتاجية جديدة وسلع غير معروفة سابقا وتصاميم هندسية مبتكرة" (١)

وقد أدى هذا إلى تغيرات جذرية في حياة الإنسان وسلوكه ونظرته العامة إلى كل ما يدور من حوله من أساليب إنتاجية لم تكن موجودة من قبل وأيضا وظائف جديدة ولكي يساير هذا لا بد من تطوير مناشط الحياة من خلال التعليم المؤثر الذي يساهم في تنمية قدراته الابتكارية وزيادة الإكتشافات والمخترعات ونشر المعرفة في مجالات العلوم المختلفة حتى يتحقق التقدم العلمي .

مراحل التقدم العلمي والتكنولوجي.

إن التطور التكنولوجي المعاصر قد مر بثلاث مراحل مختلفة فيما يلي:-

١- تكنولوجيا الثورة الصناعية الأولى :

وهذه الثورة ظهرت في "إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر نتيجة اختراع الآلة البخارية واستخدامها في صناعة النسيج وأدى ذلك إلى انتقال الصناعة وتحولها من النظام اليدوي إلى النظام الآلي مما ساعد في تجميع العمال بأعداد كبيرة في المصانع الكبيرة وظهور النقابات المهنية" (٢)

وتعد هذه الثورة هي بداية التقدم العلمي الذي سوف يغير في طبيعة المجتمعات سواء المتقدمة أم النامية وهي الركيزة الأولى التي يركز عليها التقدم وهذا ما دفع معظم دول العالم إلى التعجيل بتطوير النظم التعليمية حتى تواكب ما يدور من اختراعات وإكتشافات علمية تلعب دورها في بناء الإنسان العصري.

(١) عادل مهران ، مرجع سابق، ص ٦٦٤.

(٢) على عبد المحسن تقي ، فيصل الراوي رفاعي ، اتجاهات معاصرة في التربية ونظم التعليم ، الكويت: دار الحسن، ٢٠٠٠م، ص ١٣.

## ٢- تكنولوجيا الثورة الصناعية الثانية :

كانت الثورة "الصناعية الثانية" هي ثورة التكنولوجيا وكانت في أوروبا واليابان وأمريكا بالتحديد مع نهاية الحرب العالمية الثانية ما بعد ١٩٤٥م تقريبا وهذه كانت ثورة في كل مجالات الحياة وخصوصا الصناعة مثل الزراعة والتجارة وكان لها دور كبير في التقدم الحضارى والثقافي لعدد من الدول المتقدمة<sup>(١)</sup>

ومن الواضح أن هذه الثورة دفعت بالتقدم في معظم مجالات الحياة في بعض الدول والتي تعد الآن هي التي تمتلك التكنولوجيا ذات التقنية العالية في مجالات الفضاء والتسليح والطب والمعلومات وغيرها، وذلك من خلال اهتمامها بالتعليم وتطويره منذ زمن بعيد وهذا أدى بدوره على امتلاكها مظاهر التقدم العلمى والتكنولوجى.

## ٢- تكنولوجيا ثورة ما بعد الصناعة (الثورة التكنولوجية الثالثة)

فإن أخطر وأهم هذه الثورات التكنولوجية الصناعية هي "تكنولوجيا ثورة ما بعد الصناعة" لما لها من دور كبير في إحداث نقلة حضارية قفزت بدولها إلى قمة التقدم التكنولوجى في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين<sup>(٢)</sup>

والثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد أساساً على العقل البشرى والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات وتنظيمها واحتزنها واستردادها وتوجيهها بسرعة متناهية ولن تكون مقصورة على المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية ، إنها ثورة يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها إذا أحسنت إعداد أبنائها تربويا وتعليميا لذلك<sup>(٣)</sup>

(١) على عبد المحسن تقي ، فيصل الراوي رفاعى ، مرجع سابق ، من ص ١٣- ١٤ .  
(٢) كمال حامد مغيث ، أحمد حسن العروس، التعليم المصرى وتحديات العولمة ، القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠م ، ص ٣٦ .  
(٣) سعاد محمد عبد الشافى ، التربية وتنمية الانسان المصرى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين ، مجله دراسات تربوية واجتماعية (كلية التربية بطوان )، المجلد (١)، العدد(٣)، ١٩٩٥م .

وهذه الثورة تختلف في بنائها وتأثيرها عن الثورتين السابقتين وهي تتميز بالسرعة الفائقة وقدرات عالية من حيث القدرة على استخدام الكمبيوتر في حل المشكلات المعقدة وكما أنها أدت إلى حدوث "تغيرات خطيرة في العالم حيث تندثر مهن وتخصصات قديمة وتنشأ مهن وتخصصات جديدة يوميا ومن هنا يأتي تطوير التعليم كضرورة حتمية باعتباره الأداة القادرة على تطوير إمكانات المواطن المصري بما يمكنه من التعامل مع تكنولوجيا العصر" (١)

ومن هذا المنطلق لابد من وجود نظام تعليمي لجميع أفراد المجتمع المصري يجعلهم قادرين على استثمار الهيمنة التكنولوجية وأدوات المعرفة في إثراء العملية التعليمية وذلك عن طرق إدخال أساليب جديدة في التدريس بتطوير أداء المعلم ، وأيضا تطوير المناهج وإدخال بعض التطورات التكنولوجية بالمدارس والتخلي عن الأساليب القديمة بالعملية التعليمية قبل الاستغناء عن أسلوب الحفظ والتلقين وإكساب الطالب مهارة التخيل والإبداع وتعلمه كيفية الوصول إلى المعلومات بنفسه والتعليم الذاتي، وتدريبه على الأسلوب العلمي في حل المشكلات وهذا ما تدعو إليه السياسة العامة للدولة بتبنيها تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر.

#### مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي :

التقدم هو التغير السريع في مجالات الحياة . سواءً داخل المجتمعات المتقدمة أم النامية ولابد من انعكاس هذا التقدم التكنولوجي على جوانب الحياة في شتى المجالات المختلفة . وسوف يتضح ذلك في مجموعة من مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي ونذكر منها ما يلي :-

(١) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، مرجع سابق، ص ٣٧ .

## ١. سيادة العلم وظهور علوم جديدة :

أصبح للعلم في هذا العصر السيادة والعنصر الأساسي من عناصر الإنتاج "وأصبحت التطورات الاجتماعية التكنولوجية الناتجة عنه مقياساً للحكم على حياة البشر واتسعت معارف الإنسان بأسرار الكون وسيطرته على الطبيعة وأصبح من الممكن التعرف على المريخ والمجموعة الشمسية المجاورة كما ظهرت علوم جديدة مثل الإلكترونيات والنظرية المعلوماتية والبيولوجيا الذرية وعلم البحار وعلم الفضاء." (١)

ولقد اتخذت الدول المتقدمة من التعليم وسيلة لتحقيق تقدمها العلمي والتكنولوجي وفرض سيطرتها على دول العالم الثالث ذات النظم التعليمية الضعيفة والتي تسببت في تخلفها عن مسيرة التقدم ولهذا لا بد من وقفة لكي تطور العملية التعليمية بها حتى تواكب ما يحدث من تغيرات في مختلف دول العالم المتقدم .

## ٢. تكنولوجيا المواد الجديدة :

صاحب التقدم العلمي والتكنولوجي "ثورة في علم الكيمياء حيث يتم استخراج مواد جديدة بلا حدود بدلا من المواد الطبيعية الناضجة أو المحدودة وسوف يستعاض عنها بمواد مصنعة أكثر جودة وأقل في التكلفة" (٢)

ويستدعي هذا تطوير المناهج العلمية داخل المؤسسات التعليمية بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وأيضاً تطوير العامل و'مدادها بأجهزة' تكنولوجيا المعلومات مما يسهل على الطالب التعرف على ما يدور من حوله من تطورات علمية ويسهم في إكسابه مهارات جديدة للبحث حتى يواكب التقدم في مجال العلوم المتطورة.

(١) محمد على عزب، "تحدي التقدم العلمي والتكنولوجي للتعليم العالي وإمكانية مواكبته في مصر"، مجلة كلية التربية (بالزقازيق)، العدد (٣٢)، مايو ١٩٩٩ م، ص ٨٤.

(٢) كمال حامد مغيث، أحمد حسن العروس، مرجع سابق، ص ٣٨ .

## ٢. تنامي قدرة الحاسب الآلي :

أصبحت قدرة " الحاسب الآلي تتضاعف كثيرا كل عام واستطاع العلماء عمل الحاسبات الآلية فى أحجام صغيرة وذات قدرات عالية ، وأصبح من الممكن دراسة بعض الظواهر المعقدة أو التنبؤ بها فى ظل تطورات الحاسب الآلي " (١)

ولكى نساير التطور فى مجال الحاسب الآلي سارعت معظم الدول العربية ومنها مصر فى إدخال الحاسب الآلي بالعملية التعليمية وفى المناهج المطورة كبداية حقيقية لدخول عصر التقدم العلمى والتكنولوجيا.

## ٤. الاكتشافات العلمية الجديدة :

إن الاكتشافات العلمية الجديدة التى حدثت فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين تعادل تلك الاكتشافات التى تمت فى السنوات الخمسين التى سبقتها ، أصبح الفاصل الزمنى بين الاكتشافات وتطبيقها العملى ونتائجها الاقتصادية والصناعية يتضاءل سنة بعد الأخرى. (٢)

وهذه الظاهرة تزيد من تعقيد الأمور بالنسبة للدول النامية التى تحاول الإلحاق بركب التقدم ولكنها لا تستطيع مسايرة ما يحدث من اكتشافات علمية لأنها تتم بسرعة فائقة مما يزيد من العبء على المسئولين عن عملية الإصلاح بهذه الدول.

وهناك العديد من المظاهر للتقدم العلمى فى شتى مجالات الحياة أصبحت تفرض نفسها داخل المجتمع العربى سواء فى النواحي الاجتماعية أم فى النواحي التعليمية لهذا يجب عليها سرعة تطوير أنظمتها التعليمية بما يواكب هذا التقدم ويسهم بدوره فى إعداد الأفراد لمواجهة هذه التحديات .

(١) محمد على عزب ، "تحدى التقدم العلمى والتكنولوجيا للتعليم العالى وإمكانية مواكبته فى مصر" ، مرجع سابق ص ٨٦.

(٢) حسين كامل بهاء الدين ، مفترق الطرق، القاهرة : دار المعارف، ٢٠٠٣ م، ص ٢٦.

وتفرض مظاهر التقدم العلمي "مراجعة شاملة ودقيقة للأسس التربوية للنظم التعليمية، ولقد بات مفهوم التربية يطرح نفسه من جديد كشغل رئيسي لعلماء التربية عن حاجة هذا المجتمع المصرى إلى إنسان جديد يستطيع التعامل مع تحديات الثورة التكنولوجية ولن يتحقق ذلك دون أسس تربوية مغايرة لتنمية الإنسان المصرى ولا يستطيع المجتمع أن يواجه هذا التحدى دون استثمار لإمكانات عقلية وبصفة خاصة أصحاب المستويات العليا من القدرات العقلية كالقدرات الإبتكارية" (١)

ولكى يتحقق ذلك لابد من إعادة النظر فى النظام التعليمى القائم وذلك من خلال إدخال التجديد الذى يسهم فى تطويره؛ حتى نساير نظم التعليم بالدول المتقدمة. واقع التقدم العلمى والتكنولوجى العربى ؛

إن التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يشهده العالم المتقدم والنامى والذى يفتح أبواباً جديدة لحياة الإنسان بواسطة الاختراعات والإبداعات التى تسهم فى تنمية هذه الشعوب والى قد تؤدى بدورها إلى مشكلات وتغيرات اجتماعية يكون لها انعكاسها على التربية.

ولكن إذا نظرنا إلى واقع العالم العربى سوف نجد " أن هناك ضعفاً فى الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى على المستوى التعليمى، والمناهج الدراسية لا تأخذ بعين الاعتبار ظهور التكنولوجيا الجديدة إلا بعد مرور زمن طويل، وأيضاً ما يميز عالمنا العربى فى مجال التصنيع هو الاقتصار فى غالب الأحيان على النقل والتقليد والاعتماد على التقنين الأجنبى" (٢) ويسهم هذا بدوره فى ترسيخ التبعية العلمية والتكنولوجية.

(١) سعاد محمد عبد الشافى، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) محمد الزعيمى قيوم، التحديات الحاضرة والمستقبلية ومواجهاتها على المستوى التربوى فى الوطن العربى المجلة المغربية لعلوم التربية، العدد (١٩)، ١٩٩٢م، ص ٨.

وتتجلى أزمة التبعية في مظاهر شتى للحياة ، حيث تبدو في "الجري وراء الغرب في فكره وعلمه وتقنياته وأساليب حياته اليومية ولعل أبرز مظاهر هذه التبعية شيوعاً وأكثرها خطورة من حيث نتائجها وانعكاساتها ، التبعية العلمية والتكنولوجية ومن الصعب فصل التبعية العلمية من التكنولوجية للارتباط العضوي بين العلم والتكنولوجيا وخاصة أن الواقع العربي يشهد بأن التبعية التكنولوجية للغرب الصناعي جاءت نتيجة مباشرة للتبعية العلمية وافتقار العلم العربي - في حالة وجوده - لوظيفته التطبيقية والمجتمعية لأنه علم غير فاعل" (١)

وقد تؤدي التبعية التكنولوجية إلى تبعيات أخرى في المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها "ويتضح ذلك من خلال عمليات تقريب القيم وتلويث الثقافة العربية الناتجة عن التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والإعلام والمعرفة، وأدواتها التقنية المتعددة من أقمار صناعية ومحطات البث المباشر، والهوائيات التليفزيونية المتطورة - الدش - التي تستطيع أن تستقبل العديد من القيم والأفكار والثقافات والتوجهات الوافدة على المجتمع العربي" (٢)

وفي المقابل تفتقر المجتمعات العربية إلى النظم التعليمية التي تستطيع أن تعد أبناءها تكنولوجيا حتى تعتمد على نفسها في هذا المجال بالإمكانات المتاحة وفي الوقت نفسه تفتقر إلى الوسائط التكنولوجية العربية ولهذا يجب على الدول العربية أن تسارع بتطوير منظومة التعليم العربية حتى تواكب ما يدور من حولها في عالم اليوم.

(١) السيد سلامة الخميس ، التربية وتحديث الإنسان المصري ، ط٢، القاهرة: مكتبة نانسي، ١٩٩٨م صن ص ١٢ .١٢١

(٢) علي السيد أحمد طنش، تكنولوجيا التعليم والتغير التربوي في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية المؤتمر السنوي الرابع مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية ( في الفترة من ٢٠ - ٢١ أبريل ) ، الجزء الثالث ، كلية التربية بحلوان ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦ ، ص ٣٦٤ .

ويوجد العديد من الدراسات التي تؤكد إهمال الجانب البشري العربي في عملية التنمية والبناء العلمي والتكنولوجي ومظاهره؛ هي (١):

- تزدى نظام التعليم من الناحية النوعية ، فالمقاييس الرقمية للإنتاج العلمي والثقافي مرعبة ، حيث أن إنتاج الباحث العلمي في الجامعات والمراكز والبحوث العربية لا يكاد يبلغ (٢٪) من إنتاج ما يمثله في إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
  - ضعف دور العلماء وتدهور مكانتهم الأدبية والمادية.
  - التوسع في استخدام الأيدي العاملة الأجنبية يعوق تحفيز تطوير المهارات المحلية.
  - تفاقم مشكلة هجرة الكفاءات التي تشكل نزيفاً صائباً للموارد البشرية العربية.
- وأهم أبعاد المأزق العربي أنهم لم يدركوا المفهوم الحقيقي للتكنولوجيا بمعناها الشامل ولكن المفهوم محصور في نقل الآلات والمعدات من العالم الصناعي المتقدم وأيضا الذي يشرف عليها خبراء أجنبية وهذا يؤدي بدوره إلى تعميق التبعية العلمية والتكنولوجية وما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية وثقافية تؤثر في ترابط وحدة المجتمع العربي.

ولكى تستطيع الدول العربية عامة ومصر بصفة خاصة التخلص من قيود التبعية لابد من تطوير نظمها التعليمية من خلال "توظيف تكنولوجيا العصر في التربية خاصة وفي التنمية والإنتاج والحياة عامة، يتوقف على إعداد تنمية الموارد البشرية المحلية الفنية المدربة والواعية والمبدعة والقادرة على استيعاب هذه التكنولوجيا وأصولها ومنهجها وطرق استثمارها وتكييفها لحاجات التنمية والتقدم في المجتمعات العربية ، ومن هنا يأتي دور التعليم في مدى قدرته على إحداث التغيرات التربوية المطلوبة لتوظيف تكنولوجيا العصر

(١) أشرف حسين، "مأزق التكنولوجيا ونقلها في العالم العربي"، من كتاب التبعية الثقافية (تحرير) أمينة رشيد القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٩ م ص ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

واستثمارها في تطوير المناهج وطرق التدريس وتصميم المباني المدرسية وإجراء البحوث التربوية وإعداد المعلم وتدريبه ورفع كفاءة الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية<sup>(١)</sup>. ولهذا سارعت الحكومة المصرية بتبنيها سياسة تطوير التعليم العام بمختلف مراحلها وإمداده بالأجهزة التكنولوجية التي تخدم العملية التعليمية والتي تسهم في رفع كفاءة الطالب والمعلم والإدارة.

التجديد الذي يفرضه التقدم العلمي والتكنولوجي على التعليم :

قام التقدم العلمي والتكنولوجي بدور كبير في تطوير النظم التعليمية بحيث تواكب التغيرات التي تسود العالم المتقدم ، وذلك من خلال فكر تربوي جديد ويتضح ذلك من خلال ما يلي :-

١. تغيير مفهوم التعليم وأهدافه :

يؤثر التقدم العلمي والتكنولوجي على مفهوم التعليم وفلسفته بحيث يعد أفراد المجتمع لمسايرة ما يحدث من تغيرات تسود مختلف الأمور الحياتية وإكسابهم قدرات التنبؤ بالمستقبل وحل المشكلات بالأسلوب العلمي، وأيضا استخدام تطبيقات التكنولوجيا في جوانب الحياة المختلفة وذلك "بربط التعليم قبل الجامعي بمفهوم التربية المستمرة أو التعليم الذاتي، وهو ما يعنى أن التعليم كمفهوم إنما هو مرحلة تعليمية أساسية تتلوها مراحل تعليمية أخرى يتحقق من خلالها إكساب الفرد القدرة على مواصلة التعليم بنفسه والتعرف على واقع المجتمع الذي يعيشه ويتفاعل معه كعضو منتج"<sup>(٢)</sup> وأيضا تحقيق المشاركة الفعلية لمؤسسات العمل والإنتاج في التعرف على

(١) علي السيد أحمد طنش ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ .

(٢) عبد الغنى عبود وآخرين، التعليم في المرحلة الأولى وأتجاهات تطويره ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٩٤ ، ص ٢٤٤ .

مخرجات التعليم من خلال وضع مستويات مختلفة للمهارات الفنية والعملية بما يتماشى مع التقدم التكنولوجي الذي يسود العالم اليوم.

## ٢. انتشار استخدام الحاسب الآلي في شتى مجالات الحياة :

ساهم التقدم التكنولوجي في سرعة انتشار الحاسب الآلي وظهور أجيال جديدة منه ذات قدرات عالية وأصبح متاحاً داخل مؤسسات التعليم في مصر "وهذا يطرح توعية جديدة وأفق جديد للتعليم من منطلق أن له مزايا عدة في مجال التعليم منها حدوث تفاعل بينه وبين المتعلم، تعليم الواقف التي يصعب محاكاتها لخطورتها في مجالات عديدة مثل الطب والطيروان والكيمياء" (١)

ويرتبط استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته المختلفة في التعليم "بجانين اثنين هما: تعليم الحاسب الآلي ومكوناته وبرمجته في المدارس المختلفة بمستوياتها، والجانب الآخر هو استخدام الحاسب الآلي كوسيلة للتعليم والتعلم في موضوعات مختلفة وعلى كافة المستويات" (٢)

وهو ما يمكن البدء في تطوير التعليم بالمرحلة الأولى في مصر لملاحقة التغيرات السريعة في نظم المعلومات وهو يعد أحد جوانب التجديد التربوي بالتعليم قبل الجامعي.

## ٢. ظهور أساليب ووسائل متطورة بالتعليم :

لعب التقدم العلمي والتكنولوجي دوراً كبيراً في إدخال أساليب ووسائل جديدة ومتطورة بالمنظومة التعليمية بهدف تحسين مستوى التعليم ورفع كفاءة الخريج وبذلك

(١) محمد على عزب، "مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام في مصر للتقدم العلمي والتكنولوجي"، مجلة كلية التربية (بالزقازيق)، العدد (٣٣)، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٦٤-٦٥.

(٢) عبد الغنى عبود وآخرين، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

يستطيع التعليم " أن يبنى مواطنين مهيين من الناحيتين العلمية والتكنولوجية ويجعلهم قادرين على التصرف والتكيف ويدركون مشكلاتهم ويعرفون طرائق التغلب عليها"<sup>(١)</sup> والتحدى الذي يواجه الأمة العربية" فى مجال أساليب التعليم هو تحويل النمط السائد فى التعليم إلى نمط من شأنه أن يطور الواقع العربى وأن يجدد نسيجه الحضارى"<sup>(٢)</sup>.

ولكى يتحقق ذلك لابد من تطوير النظم التعليمية بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وذلك بإدخال الأدوات والأجهزة المتطورة فى التعليم حسب الإمكانيات المتاحة وبما يتمشى مع طبيعة المجتمع العربى حتى يساير ما يحدث من تقدم بالدول المتقدمة.

#### ٤. تطوير المناهج وإمقررات الدراسية :

يحتاج التعليم العام العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة إلى تحديث مناهجه فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى والذى يقوم على أساس علوم جديدة "مرتبطة بالصناعات الإلكترونية والفضائية والديولوجية ولا يزال تعليمنا ومجتمعاتنا متخلفة عن هذه وتلك، نحن لم نعش بعد بدرجة كافية - عصر الصناعة - فى عالم يتجاوز الحضارة الصناعية إلى حضارة عصر المعلومات وصناعتها"<sup>(٣)</sup>

(١) خليل إبراهيم السعادات ، الحاجة إلى التجديد التربوى ، مجلة التربية المعاصرة ( المصرية ) العدد (الثامن والثلاثون) ، السنة الثانية عشر ، سبتمبر ١٩٩٥م ، ص ١٥١ .

(٢) أحمد المهدي عبد الحليم ، التحديات التربوية للأمة العربية ، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩م ص ٦٤.

(٣) محمد نبيل نوفل ، تأملات فى مستقبل التعليم العالى ، القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ٩٢.

ويؤثر هذا "التقدم على المناهج من حيث تطور العلوم وتحطيم الحواجز بينها وتحقيق الوحدة ودفع مسيرة التقدم بحيث أصبح العلم متجاوزاً لما هو موجود وليس تراكما كما كان معهوداً"<sup>(١)</sup>

ولكى نساير التقدم لابد من تطوير المناهج من خلال إزالة الحشو والتكرار وامتداد العام الدراسي حتى يتسنى تحقيق أهداف التعليم اللازمة لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وإكساب الطلاب المهارات المتعددة بدلا من مهارة واحدة وأيضا ربط المناهج بالتكنولوجيا المعاصرة والثورة المعلوماتية وتضمين المناهج بالمفاهيم والقضايا المعاصرة.

#### ٥. التقدم والعلاقات الاجتماعية :

فالتقدم العلمي والتكنولوجي بالرغم من الدور العظيم الذي يقدمه للمجتمعات في مجالات عديدة تخدم أفرادها وتحقق الرفاهية لهم وفي الوقت نفسه "يسبب التقدم تغيرات اجتماعية كبيرة وخطيرة لها آثارها في العادات وأساليب التفكير والعلاقات الاجتماعية وتنظيم المجتمع وتطور القيم والقانون وتطور أساليب التربية والتعليم".<sup>(٢)</sup>

ولهذا يشكل التقدم تهديدا للحياة نفسها وأيضا تهديدا للبيئة التي هي أساس الحياة، ويخلق أساليب جديدة داخل المجتمع كالاستغلال غير المسبوق للأفراد والجماعات كرد فعل لهذا التقدم. هدد الانتماء الوطني بالإضافة إلى غلبة الحياة المادية الشديدة كل هذا أدى إلى وجود مشاكل اجتماعية وأسرية وأخلاقية كالتفكك الأسري والانحلال الأخلاقي وتفشي العنف والجريمة والإدمان والانتحار أحيانا بعد الوصول إلى اليأس.

(١) محمد على عزب، "تحدى التقدم العلمي والتكنولوجي للتعليم العالي وإمكانية مواكبته في مصر"، مرجع سابق ص ٨٩.

(٢) على عبد المحسن تقي، فيصل الراوي رفاعي، مرجع سابق، ص ١٥.

كل هذه الآثار تفرض واقعا جديدا على التعليم العام في مصر لمواجهة آثار التقدم العلمى والتكنولوجى ولكى يتحقق ذلك " لابد من التوافق بين دواعي التقدم وضرورة الانتماء للوحدة والقيم والجذور الحضارية بحيث تعكس مناهجنا التعليمية هذه المتطلبات " (١)

ولكى يتحقق ذلك لابد من تطوير المناهج التى تساهم فى ترابط المجتمع والحفاظ على قيمه وعاداته وأخلاقه التى تعبر عن النسيج الوطنى للمجتمع العربى.

#### ١. ظهور مهن وتخصصات جديدة :

يتجه التعليم فى عصر التقدم العلمى والتكنولوجى نحو تنوع المعارف والمهارات واكتشاف فروع جديدة فى شتى المجالات المختلفة، وقد يؤدى هذا إلى " اندثار مهن وتخصصات تقليدية وظهور مهن وتخصصات جديدة يوما بعد يوم وهذا فرض تطور التعليم كضرورة حتمية باعتبار؛ الأداة القادرة على تطوير إمكانات المواطن بما يمكنه من تكنولوجيا العصر، وعلى التعليم توفير التدريب المستمر فى المجالات المهنية والتكنولوجية حتى يتحقق التقدم المنشود." (٢)

وأصبحت الدول المتقدمة تنظر إلى " العلم والتكنولوجيا على أنهما من المسائل الأساسية وتوليهما الأولوية فى مجال التعليم وفى الصين مثلا يشير البعض إلى أن العلم والتكنولوجيا هما العمود الفقرى لتحقيق العصرية والإصلاح والتعليم هو الأساس لإتمام هذه المهام الأساسية ويرى أن الأخذ بالعلم والتكنولوجيا أساس النمو الاقتصادى والارتقاء بالأيدي العاملة ويرى أن المنافسة الدولية تحتم الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى من

(١) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل ، مرجع سابق، ص ٤٣ .

(٢) محمد على عزب، "مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام فى مصر للتقدم العلمى والتكنولوجى " مرجع سابق، ص ٩٠ .

خلال التعليم حتى يتم رفع مستوى الأمة وتحويل العبء الثقيل للسكان إلى امتياز للموارد البشرية".<sup>(١)</sup>

ولهذا يجب على الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة تطوير نظم التعليم بها حتى تسير ما يحدث بالدول المتقدمة وذلك من خلال الاهتمام بإدخال تخصصات جديدة تسهم في رفع كفاءة مستوى الخريج حتى يواكب ما يحدث من تغيرات متسارعة في مجال سوق العمل.

ويرى محمد على عزب<sup>(٢)</sup> أن التقدم العلمي والتكنولوجي فرض على المهتمين بالنظم التعليمية الاهتمام بمجموعة من القضايا وأهمها ما يلي:

- التأكيد على مفهوم التعليم الشامل بحيث تنمى الازواجيات وتتكامل العلوم والطبيعة الاجتماعية.
- الاستفادة من التكنولوجيا في العملية التعليمية .
- النظر في العلاقة بين نظام التعليم الرسمي وأدوات التعليم الأخرى بحيث تتكامل وتتوازن.
- إعادة النظر في مفهوم محو الأمية بحيث يصبح محو الأمية الثقافية أو الأمية التكنولوجية.
- متابعة التطور العلمي والتكنولوجي واستيعاب نتائجه.
- إعادة تدريب المعلمين.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي فرض على المسؤولين عن التعليم ضرورة ملاحقة هذا التقدم من منطلق ان النظام التعليمي هو أحد المصادر الهامة لنمو المعرفة وأيضا هو

(١) المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٨.

العامل الرئيسي للتنمية البشرية التي تلعب دوراً كبيراً في إعادة هيكلة التطور المجتمعي ودفعت عجلة الإنتاج حتى نساير ما يحدث من تطورات تكنولوجية بالدول المتقدمة التي اهتمت بنظامها التعليمي.

### ثانياً : العولمة *Globalization* :

لا يزال من الصعوبة تحديد مفهوم دقيق للعولمة نظراً لتعدد الاتجاهات التي تتناول العولمة كمفهوم سواء اقتصادي أم سياسي أم ثقافي أم اجتماعي. مفهوم العولمة .

كلمة العولمة ليست كلمة عربية وإنما هي أجنبية يقصد بها العالم أو العالمية. (العالم) في اللغة يعني "الخلق كله: كل صنف من أصناف الخلق: كعالم الحيوان وعالم النبات" (١)

وهذا التعريف اللغوي يوضح عالمية العولمة وأنها ليست قاصرة على جزء معين بل يمكن لها أن تتخطى الحدود الدولية.

ويقصد بالعولمة "إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة يضم عدة أسواق ذات خصائص وصفات تعكس خصوصية أقاليمها كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي" (٢)

وإذا نظرنا إلى هذا المفهوم لوجدنا أنه يدعو إلى التكامل الاقتصادي والعلمي والمعرفي بين الدول من خلال فتح الباب على مصراعيه بين الدول المتقدمة المسيطرة على آليات السوق والتي تفرض هيمنتها على الدول النامية من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية.

(١) مجمع اللغة العربية ، القاهرة:وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٣م، ص٤٣٢

(٢) بشينة حسنين عمارة ، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري ، القاهرة مكتبة الأمين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م، ص٢١.

ويقصد بالهولة "سيطرة وغلبة ثقافة من الثقافات على جميع الثقافات في العالم بغية الهيمنة وسلب خيرات الشعوب لصالح تلك الثقافة"<sup>(١)</sup>

وهذا المفهوم يركز على العولة الثقافية ويوضح لنا أن الهيمنة الثقافية أخطر من الهيمنة الاقتصادية لما لها من تأثير على ثقافة الشعوب النامية.

إن العولة يقصد بها "ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواءً المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم."<sup>(٢)</sup>

وهذا المفهوم يوضح لنا أن انتشار العولة يرجع إلى العلاقات بين الدول بعضها ببعض وربما تنجح بعض الدول في فرض سيطرتها وهيمنتها على غيرها وهذا ما تسعى إليه بعض الدول المتقدمة والتي لها نزعة استعمارية بهدف إخضاع بعض الشعوب من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية أو السياسية.

ويذكر السيد يس<sup>(٣)</sup> أنه "إذا أردنا أن نقرب من صياغة تعريف شامل للعولة فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها .

العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول والعملية الثالثة: هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر"

(١) سعد خلف عبد الوهاب عبد الله ، العولمة في ميزان الإسلام، أسبوط: كلية أصول الدين والدعوة، ٢٠٠١م، ص ١١ .  
(٢) جلال أمين ، العولمة ، ط ٢ ، من سلسلة إقرأ ، (تجميع) رجب البناء، القاهرة: دار المعارف العدد (٦٣٦)، ٢٠٠٢م ص ١٣ .

(٣) السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي (البنانية)، العدد مائتان وثمانية وعشرون، السنة العشرون، فبراير ١٩٩٨م، ص ٧ .

وهذا المفهوم يوضح لنا مدى صعوبة إيجاد تعريف شامل للعولة لأنه إذا نظرنا إلى العمليات الثلاث التي يبنى عليها لوجدنا أن الأولى تدعو إلى نشر المعلومات بين جميع الناس ولكي يتم ذلك لابد من فتح الحدود بين الدول بدون شروط مسبقة وهذا يمثل العملية الثانية ويؤدي هذا بدوره إلى انتشار الثقافة التي تدعو إليها الدول المتقدمة - التي تسيطر على آليات نشر المعلومات- وهي تمثل العملية الثالثة والتي تؤثر سلباً على الدول العربية الغير مستعدة لمجابهة آثار العولة السلبية في المجالات المختلفة.

ولهذا فإن تعدد مفهوم العولة يرجع إلى تعدد وجهة نظر القائمين على دراستها فمنهم من رآها تخدم المجال الاقتصادي أو المجال السياسي أو المجال الثقافي أو المجال الاجتماعي لصالح مجموعة من الدول المتقدمة لإدارة القضايا العالمية المعاصرة مع زيادة واضحة في القلق العالمي على مصير البشرية والذي يروج له عبر الأقمار الصناعية من خلال القنوات الفضائية.

ومع التطورات التي سادت العالم في المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والفضائية أصبح العالم كقرية كونية بلا حدود اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وبذلك تزداد مظاهر العولة بالدول النامية الغير مستعدة لما يحدث من تغيرات عالمية تؤثر عليها سلباً وإيجاباً.

وفي مصر "ابتداءً من منتصف التسعينات بدأت مرحلة الإنتاج المتزايد في الاقتصاد العالمي بمزيد من تحرير التجارة الخارجية وتشجيع متزايد للاستثمارات الأجنبية الخاصة وانفتاح أكثر فأكثر على التكنولوجيا الحديثة ، بما في ذلك وسائل نقل المعلومات والأفكار وأنشطة الاستهلاك لقد نشأت في مصر سياسة سميت سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ وتعد هذه الحقبة الأخيرة من حقبة انفتاح مصر على

الاقتصاد العالمي وهي الحقبة التي اقترنت بشيوع استخدام تعبير العولة وذلك لاندماج الاقتصاد المصري بالعالم الخارجي.<sup>(١)</sup>

وبالرغم من الفوائد التي تعود على مصر من الاندماج والانفتاح على الإقتصاد العالمي فإنه يحدث تأثيراً سلبياً على المشروعات الوطنية وزيادة البطالة بين الشباب، وهذا يتطلب من الدولة سرعة اتخاذ خطوات جادة لتطوير التعليم بما يواكب ما يحدث بالدول المتقدمة بهدف إعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع متطلبات عصر التكنولوجيا والعولة.

### مظاهر العولة في مصر :

لقد بدأت العولة في مصر مع عصر الانفتاح على العالم الخارجي وانعكس ذلك على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وكان من أهم هذه المظاهر التي تسهم في شيوع العولة ما يلي:

#### ١. زيادة الاستثمارات الأجنبية في مصر .

إذا نظرنا إلى واقع السياسة الاقتصادية في مصر سوف نجد أنها تدعم الاستثمارات الأجنبية وتوفر لها كل القوانين التي تشجع على زيادتها وفي الوقت ذاته تحافظ عليها في ضوء المعايير الدولية التي تحكم هذا المجال " وتمتد هذه الاستثمارات لتشمل فرعاً من الصناعة التحويلية والسياحة والبنوك وغيرها من الخدمات والقروض الأجنبية تقدم بدرجة متزايدة الى مشروعات القطاع الخاص أيضاً بالإضافة إلى القروض المقدمة إلى الدولة ومشروعات القطاع العام".<sup>(٢)</sup> ويؤدى هذا بدوره إلى التوجه نحو

(١) جلال أمين ، العولة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ١٧٩٨ - ١٩٩٨ م، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩ م، ص ٩ .

(٢) جلال أمين، العولة والتنمية العربية، مرجع سابق، ص ٩١ .

الرأسمالية التي تدعو إليها الدول المتقدمة وتحاول نشرها بين الدول النامية وهذا هو بداية ظاهرة عولة الإنتاج .

وصدر في مصر عدد من القوانين والقرارات التي أجازت زيادة نسبة ما يمتلك غير المصريين من رؤس أموال البنوك المشتركة والخاصة إلى (٤٩٪) كما أجازت تملكهم العقارات المبنية والسماح لهم بإقامة وإدارة موانئ تجارية على نهر النيل، وقرعه، كما أقر مجلس الوزراء تعديل أحد عشر تشريعاً جديداً بهدف منح المستثمر الأجنبي حوافز أو فز. (١)

وبالرغم من الفوائد التي تعود على الدولة من زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية فإن هذا يتوقف على مدى خطورة الاستثمار الأجنبي على "الأهداف والسياسات التي تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطيعة المنافسة والقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار من المنافسة الهدامة بين الدول النامية من أجل جذب رأس المال والتي تتمثل في حوافز مبالغ فيها وإعفاءات ضريبية غالباً ما تؤدي إلى خفض الإنفاق العام ، وانتقال عبء الضرائب إلى المواطنين والمنشآت الوطنية" (٢)

وهذا سوف يؤثر في بعض المؤسسات الخدمية التي تقدم لها الدولة دعم مثل المؤسسات التعليمية والصحية وبالتالي تتأثر العملية التعليمية من نقص التمويل في الوقت الذي تحتاج فيه إلى دعم مادي لتحسين الخدمات التعليمية بهدف تطويرها حتى تسائر التطورات التي تحدث في معظم دول العالم في مجال تطوير التعليم.

وكان الهدف من زيادة الاستثمارات الأجنبية هو تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تسعى إلى تفعيل آليات السوق من خلال تحرير القطاع المالي وهذا بمثابة انخراط

(١) نبيل رشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربى القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١م، ص ١٣٩ .

(٢) بثينة حنين عمارة ، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى ، مرجع سابق، ص ٨٩ .

الدولة في العولمة، ويؤثر هذا بدوره على مجالات عديدة داخل المجتمع ومنها مجال التعليم الذي لا يستطيع إعداد الكوادر العمالية التي تلبى إحتياجات ومتطلبات سياسة الاستثمارات الأجنبية وأيضاً زيادة نسبة البطالة داخل سوق العمل وأيضاً انتشار الإحباط بين الشباب مما يدفعهم إلى عدم الاستمرار في التعليم .

## ٢- التوجه نحو التخصص :

التوجه نحو التخصص هو اتجاه قوى في مصر يدعو إلى تقليص دور القطاع العام الذي تمتلكه الدولة وإعطاء فرصة كبيرة للقطاع الخاص الذي يمتلكه أفراد للمشاركة الاقتصادية وتخفيف العبء عن الحكومة في هذا الجانب بهدف تحسين وتطوير الإنتاج. وتؤدى التخصص إلى "العودة نحو العلمية وعدم الاحتكار إلى اعتبارات الكفاءة الإنتاجية ومن ثم تحسين مستوى الأداء المنخفض للوحدات الاقتصادية والاهتمام بالمخترعات والبحوث والاكتشافات الحديثة التي تعمل على تقديم سلع وخدمات أكثر تطوراً ذات قيمة مضافة مرتفعة وفى نفس الوقت زيادة قدرة الاقتصاد الوطنى على مواجاة التطورات الاقتصادية." (١)

ومع تبني هذا الاتجاه دفع الحكومة إلى سرعة بيع القطاع العام ونتج عنه عواقب اجتماعية واقتصادية على بعض أفراد المجتمع المصرى الذين تم الاستغناء عنهم باعتبارهم عمالة زائدة لا تتماشى مع سياسة القطاع الخاص الذى يهدف إلى الربحية بغض النظر عن العوامل التى تضر بالمواطنين والمجتمع. وبذلك تحقق الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادي التى تفرضها الدول المتقدمة التى تتحكم فى قرارات صندوق النقد الدولى وفى حجم المساعدات المالية التى يقدمها للحكومة.

(١) كمال حامد مغيث ، أحمد حسن العروس، مرجع سابق، ص ٣١.

وكان من "نتائج تفاوضه مع مصر إجبارها على خفض الدعم عن كثير من الخدمات وأوجه الإنفاق الحكومي وبداية تشير البيانات إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق من (١٣ و٤٪) عام ١٩٩٠ م إلى (١٠ و٣٪) عام ١٩٩٣ م" (١)

وبالرغم من انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم فإن هذا لم يؤثر في العملية التعليمية من الناحية الكمية بسبب ارتفاع نسبة المقيدون بالتعليم قبل الجامعي ولكن يؤثر بدوره في الناحية الكيفية في ازدياد الفصول وأيضاً على مستوى العملية التعليمية ويؤدى إلى إضعاف مخرجات العملية التعليمية والتي لا تلائم متطلبات السوق في ظل التطورات التكنولوجية والصناعية.

وبهذا فإن الخصخصة التي تتبناها سياسة الدولة تسهم في سرعة شيوع مظاهر العولة وتؤثر في تخفيض فرص العمل بالإضافة إلى تخفيض الدخل الرسمية نتيجة لزيادة الأسعار في معظم السلع وفي المقابل لا ترفع الحكومة المرتبات بما يعادل الزيادة في التضخم ويؤدى هذا إلى ارتفاع نسبة الفقيرين أفراد المجتمع وبالتالي يقل الطلب على التعليم من أجل الاتجاه إلى العمل من سن مبكرة لبعض أفراد الأسرة حتى يسهم في زيادة الدخل من أجل مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ويؤدى هذا إلى زيادة نسبة التسرب من التعليم..

## ٢- تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات :

تمثل الشركات العملاقة متعددة الجنسيات نوعاً من الوحدات الرأسمالية الاحتكارية في هذه المرحلة وكقوة رئيسية فعالة علي الساحة الدولية ومع تزايد عددها "استطاعت هذه الشركات خلال الربع الأخير من القرن العشرين أن تتحول إلى قوة فاعلة

(١) كمال حامد مغيث ، مرجع سابق، ص ٣٢.

بل وضاغطة في التأثير على الأحداث والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فهي تمتلك من القوة التنظيمية والمادية والنفوذ السياسي بل والأيدولوجية ما يؤهلها لإدارة العالم كوحدة واحدة مترابطة" <sup>(١)</sup>، بما يخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول النامية.

وتلعب الآن الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات " دوراً " مهماً في أدماج مصر بالاقتصاد العالمي . إذ تعمل الآن أكثر من (٤٠٠) شركة من الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، ومع بداية التسارع في عملية الخصخصة في مصر ينتظر أن تزيد مساهمة هذه الشركات في الاقتصاد المصري، وبذلك فهي تلعب دوراً مهماً في التعجيل باندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي" <sup>(٢)</sup> ويبدو كأنه ظاهرة جديدة لم تكن مصر تعرفها من قبل وبالتالي فإن تيار العولة ومظاهرها أصبح اليوم يلمس كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية .

ولقد برز الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات "كأداة للتغلغل الاقتصادي للسيطرة الأيدولوجية والثقافية في دول العالم الثالث ، إذ أنها تمارس حالياً المهام التي كانت تقوم بها في الماضي الحكومات الاستعمارية ، ولا تكتفى هذه التجمعات الهائلة بتبعية رأس المال والتكنولوجيا وتحويلها إلى سوق الاتصال بل أنها تسوق أيضاً سلعاً استهلاكية ثقافية واجتماعية وكذلك تمارس هذه الشركات تأثيراً مباشراً في أجهزة الإنتاج الاقتصادي وتلعب دوراً رئيسياً في تسويق ثقافتها كما تسيطر على عدد كبير من وسائل الإعلام في دول العالم الثالث." <sup>(٣)</sup>

(١) عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، سلسلة عالم المعرفة: تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، العدد (١٣٣) يناير ١٩٨٩م ، ص ٣٢ .  
(٢) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ٩١ - ٩٢ .  
(٣) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، القاهرة: دار الفكر العربي ، ١٩٨٧م، ص ٩١ - ٩٢ .

ومن هذا المنطلق فإن الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية تلعب دوراً رئيسياً في عولة الاقتصاد العربي والمصري، وهذا في صالح الدول التي تمتلك هذه الشركات والمؤسسات ويؤدي هذا بدوره إلى إضعاف الاقتصاد المصري وزيادة الركود في المنتجات المحلية وفي الوقت ذاته زيادة الاستهلاك للمواد الغذائية أو العطور أو المشروبات التي تنتج داخل الشركات متعددة الجنسيات وأيضاً تسهم في غرس قيم وعادات تنتمي إلى المجتمعات الغربية وهذا يؤثر في النظام التعليمي القائم داخل المجتمع العربي والمصري ويزيد من العبء على الأهداف المرجوة منه، ومن أجل ذلك لابد من الإسراع بتبني سياسة تطوير التعليم العربي والمصري الذي يسهم في إعداد الفرد القادر على التعامل مع التغيرات العالمية التي أصبحت تهدد الكيان المجتمعي للثقافة العربية.

#### ٤- دخول مصر في عصر الأقمار الصناعية :

يلعب الإعلام دوراً كبيراً في التوعية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ونشر التعليم في ظل العولة ولهذا سارعت الدول العربية ومصر في الدخول إلى عصر الأقمار الصناعية بداية بإطلاق القمر الصناعي "عربسات" الذي يحمل قنوات تعبر عن الثقافة العربية الإسلامية ، ثم إطلاق القمر الصناعي المصري "نايل سات" وكل هذا بهدف تجويد الرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون حتى تتجاوب معها الجماهير بحيث يصبح الإعلام العربي والمصري كقوة جذب للمشاهد سواءً في الداخل أم في الخارج وأيضاً يستطيع التصدي لوسائل الإعلام الغربية والأمريكية التي تنشر مظاهر العولة.

حيث تشير ظاهرة العولة اهتمام خبراء الإعلام باعتبارها من أهم القضايا التي سيكون لها تأثيراتها الإعلامية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية على الشعوب "وكذلك تسعى الدول المتقدمة إلى خلق سوق عالمي واحد يستقبل منتجاتها الاستهلاكية وكذلك

قيمها الثقافية ويساعد على ذلك امتلاكها لآلية تشكيل وربما تزييف وعى الآخرين " (١) من خلال امتلاكها الأقمار الصناعية التي تبث البرامج والأفلام والإعلانات التي تجذب المشاهد وتؤثر عليه بما يحقق الأهداف التي تسعى إليها الدول المتقدمة.

وإكن مصر من الدول العربية التي سارعت إلى تطوير وسائل إعلامها من خلال دخولها عصر القنوات الفضائية المتخصصة، وإنشاء مدينة الإنتاج الإعلامي، وبذلك تدخل القرن الحادي والعشرين وهي قادرة على مواجهة - أو الحد من - العولة الإعلامية من ناحية وفي مسانرة تطوير مؤسساتها الإعلامية بما يواكب التطورات العالمية في هذا المجال، وأيضاً سارعت بتكثيف التعاون "الوثيق بين أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم واستحداث الآليات التي تكفل تنسيق التحرك فيما بينها تحقيقاً للإستراتيجية العربية المشتركة في مجالات بناء شخصية الإنسان العربي والمصري والحفاظ على هويته" (٢)

ومن منطلق تكثيف التعاون بين أجهزة الإعلام والتعليم سارعت مصر في إقامة القناة الفضائية التعليمية والتي تبث إرسالها عبر القمر الصناعي المصري نايل سات من أجل تطوير العملية التعليمية، وتسهم في بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة العولة كظاهرة تؤثر في كيان المجتمع وفي الوقت نفسه مسانرة التطورات العالمية في مجال القنوات الفضائية المتخصصة وقامت القناة الفضائية التعليمية على مجموعة من الأهداف منها "تحسين مكونات العملية التعليمية، تعزيز مبدأ التعليم الذاتي واعتماد الطلاب على أنفسهم في التعليم، تقديم برامج غير منهجية وغير تقليدية لجميع المواد الدراسية والمراحل التعليمية، تقديم برامج إثرائية للمناهج الدراسية وموضوعات ثقافية

(١) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٨-٢٩.

(٢) دراسة فريق عمل، حول العولة والإعلام العربي، مجلة الدراسات الإعلامية (المصرية) العدد (٩٩)، أبريل-يونيو ٢٠٠٠م، ص ٦٣.

عامة للمشاهدين ، مع الاهتمام بالمفاهيم العلمية المعاصرة، تحقيق أهداف التعليم والتعليم للجميع والتعليم المستمر، تأهيل مهني في بعض التخصصات المهنية<sup>(١)</sup> ولو نظرنا إلى واقع أهداف القناة الفضائية التعليمية المصرية لوجدنا أنها تتسم بالقدرة على إعداد المتعلمين سواءً في مجال التعليم أم غير مجال التعليم وتسهم في بناء الإنسان العصري الذي يستطيع مواجهة سلبيات العولمة كظاهرة أو مسaire الجانب الإيجابي لها.

### التأثيرات التي أحدثتها العولمة في التعليم المصري :

فالواقع الذي نتعامل معه يحمل بين طياته تأثيرات ومنجزات العولمة سواءً أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية بكل ما تمثله من سلبيات وإيجابيات فهي تؤثر في العملية التعليمية التي لها علاقة بالمجتمع ومن أهم هذه التأثيرات على التعليم المصري.

### ١- زيادة تدخل الهيئات الدولية في النظام التعليمي المصري :

في ظل تبني مصر سياسة الانفتاح وسياسة الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو الرأسمالية يمثل هذا أحد مظاهر العولمة والذي يسمح للدول المتقدمة للتدخل في النظم الداخلية للدولة بهدف الإصلاح والتطوير من خلال بعض الهيئات الدولية مثل اليونيسكو واليونسيف والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الغذاء العالمي المتمثل في المجلس الأوروبي "يستر سبورج" وهيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية ، ووكالة التنمية الأمريكية وأكاديمية الإنماء التربوي الأمريكية وغيرها من الهيئات التابعة لبعض الدول الأوروبية ، وتقوم هذه الهيئات بتقديم المعونات المادية والفنية لبعض أنظمة الدولة ومنها النظام التعليمي عن طريق عقد اتفاقيات مع وزارة التربية والتعليم المصرية

(١) وزارة التربية والتعليم ، القناة الفضائية التعليمية ، شبكة الإنترنت: موقع وزارة التربية والتعليم ٢٠٠١/ ١١/١٨ م ص ١.

ويتضح ذلك من خلال المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الهيئات الأجنبية في مصر ومنها على سبيل المثال "بدأ برنامج المساعدات التي تديره وكالة التنمية الأمريكية في التوجه لمصر، وقعت اتفاقاً ثنائياً بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ أغسطس ١٩٧٨ باستمرار المساعدات الاقتصادية والتقنية وكان التعليم أحد القطاعات التي توجهت إليها المعونة ولذا بدأت مصر تجربة صياغة التعليم الأساسي في عام ١٩٧٨ أعقبها التطبيق السريع لها، حيث قامت بدمج السنوات الست الأولى الابتدائية مع السنوات الثلاث الأخيرة من المرحلة الإعدادية وذلك بصدور القرار الوزاري رقم ٩٣١ لسنة ١٩٨١ م، ولقد أتى القرار الوزاري بالتعميم متوكباً مع إدراج المشروع في الخطة الخمسية ١٩٨٢-١٩٨٦ م وذلك بالحصول على منحة من الولايات المتحدة لتنفيذه طبقاً لاتفاقية تدعيم إصلاح التعليم في مصر وتعرف باتفاق منحة مشروع التعليم الأساسي بين ج.م.ع والولايات المتحدة تحت رقم (٣٦٢-١٣٩) اتفاق وكالة التنمية الدولية الأمريكية في ١٩/٨/١٩٨١" (١)

ويمثل هذا البداية لتدخل الدول المتقدمة في النظام التعليمي المصري بهدف إصلاح التعليم وتطويره، ولكن الواقع يؤكد أن هذه الدول تهدف إلى بناء إنسان عصري يتمشى مع مصالحها الاستعمارية وتنمي لديه نزعة الاستهلاك الدائم وأيضاً تنمي لديه ضعف الانتماء الوطني والبعد عن المعتقدات الدينية العربية وذلك من خلال تدخلها في تطوير المناهج المصرية بطريق مباشر أو غير مباشر، ويتم ذلك من خلال المعونات المادية التي تقدمها الهيئات الدولية للتعليم في مصر في ضوء تبنيها سياسة الإصلاح الاقتصادي تحت مظلة العولمة ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح توجهات المعونة الدولية للتعليم في مصر.

(١) منى أحمد صادق، التبعية الثقافية في التعليم قبل الجامعي رؤية أولية، من كتاب التبعية الثقافية، (تحرير) أمينة رشيد، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٩ م، ص ٨٣.

## جدول (١)

يوضح توجهات المعونة الدولية في المنظومة التعليمية. (١)

هوية الطرف الأجنبي	المؤسسات التعليمية التي تقدم لها المساعدة	بنية وميكل إدارة خاصة ومساعدة	نظام بحثي ومعلوماتي
المراكز المختلفة التي تتبع إنجلترا وألمانيا واليابان .	١- التعليم الفني ٢- تعليم اللغات	منح لتدريب معلمى التعليم الفني واللغات.	بعض البحوث غير الدورية .
الهيئات الدولية المحايدة اليونسكو واليونسيف	١- التعليم اللانظامى ٢- التعليم الأساسى ٣- التعليم الفنى	١- منح للتدريب على التخطيط ٢- نوات متخصصة .	١- بحوث غير دورية . ٢- نظم معلومات

## تابع جدول (١)

يوضح توجهات المعونة الدولية في المنظومة التعليمية. (٢)

هوية الطرف الأجنبي	المؤسسات التعليمية التي تقدم لها المساعدة	بنية وميكل إدارة خاصة ومساعدة	نظام بحثي ومعلوماتي
البنك الدولى	١- التعليم المهنى اللانظامى ٢- التعليم الفنى	١- المساهمة فى تطوير المحليات	١- بحوث دورية
الولايات المتحدة الأمريكية	١- التعليم الأساسى ٢- التعليم الفنى ٣- التعليم المهنى اللانظامى ٤- التعليم الجامعى ٥- تعليم اللغة الإنجليزية	١- المساهمة فى إدارة المحليات التعليمية ٢- إنشاء هياكل إدارية خاصة ترتبط بالوزير ٣- إنشاء هياكل إدارة مهمة تخطيط الأهداف التعليمية	١- بحوث دورية ٢- نظم معلومات لوكالة التنمية الأمريكية والبنك الدولى ٣- نظم معلومات لمتخذي القرار المصرى

ويتضح من الجدول السابق أن المعونات من المراكز المختلفة تتجه إلى جزء من تطوير التعليم قبل الجامعى (الأساسى والثانوى الفنى) وأيضاً الهيئات الدولية المحايدة تشارك فى أجزاء من تطوير منظومة التعليم، لكن إذا نظرنا إلى البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية سوف نجد أنها تدخل بقوة فى جميع مفردات العملية التعليمية بهدف تطويرها عن طريق إدخال التغيرات الحديثة على جميع هذه المفردات ويتضح أيضاً مدى

(١) المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٧.

تدخلها في رسم السياسة التعليمية من خلال إنشاء هياكل إدارية مرتبطة بالوزير أو تطوير التخطيط والأهداف التعليمية وإمداد الوزارة بالمعلومات عن طريق وكالة التنمية الأمريكية والبنك الدولي.

وبهذا تلعب الدول المتقدمة متمثلة في الهيئات والمؤسسات الدولية دوراً كبيراً في رسم السياسة التعليمية وتوجه أولوياتها في ضوء المعايير التي تحددها وتخدم مصالحها وتحقق لها استمرارية التواجد وفي الوقت ذاته توسع دورها في التدخل بالمنظومة التعليمية عن طريق بيع الأجهزة المتطورة للتكنولوجيا التعليمية وتسويق الخبرة الفنية المستوردة لتطوير التعليم ، ويُعد هذا بمثابة مظهر من مظاهر العولمة التي تمس النظام التعليمي المصري .

## ٢- ترشيد الإنفاق التعليمي؛

مشكلة التمويل التعليمي هي من المشكلات التي تتأثر تأثيراً مباشراً بالعديد من المؤشرات الاقتصادية فهي مرتبطة بمعدل النمو السنوي الاقتصادي كما أنها ترتبط بمعدلات التضخم وما تتبناه الدولة من سياسات للتغلب عليه في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد كما تتأثر بتدفق المعونات وحركة التجارة والركود الاقتصادي الذي ساد العالم وكانت بلدان العالم الثالث ومنها مصر من أكثر الدول تضرراً وأثر ذلك على الإنفاق على التعليم.

وإكن مصر تعرضت لضغوط دولية لترشيد الإنفاق الحكومي في عام ١٩٧٩م اشترطت "وكالة التنمية الأمريكية لكي توجه برامج مساعداتها للتعليم المصري أرسلت مجموعة من الخبراء الأمريكيين ليقوموا بدراسة أحوال التعليم في مصر بالاشتراك مع بعض الخبراء المصريين وصدر التقرير، ولقد طلب صندوق النقد الدولي في ذلك الوقت أيضاً من مصر البدء بتنفيذ مخططات خفض الدعم وترشيد الإنفاق الحكومي والاستهلاكي

ومنها خفض الإنفاق على التعليم الجامعي والاتجاه إلى تمهين التعليم وذلك بتطبيق صيغة التعليم الأساسي<sup>(١)</sup>

وسارعت "السلطة التشريعية بتبنيها سياسة ترشيد الإنفاق على التعليم بعد أن كانت ميزانية التعليم في التسعينات تمثل (٢, ٢٢٪) من ميزانية الدولة فإنها صارت (٨, ٩٪) سنة ١٩٨٢م ثم انحدرت إلى (٩, ٥٪) سنة ١٩٩١م، وفي ظل التضخم السائد وارتفاع الأسعار فإنه لا يمكن أن يكون هذا التخفيض كافياً للقيام بتبعيات التيسير اليومي للعملية التربوية ناهيك عن الإصلاحات التربوية المنشودة المعلنة كما ينبغي ملاحظة أن هذه الميزانية يستنفذ منها ٨٥٪ متطلبات أجور العامل في قطاع التعليم<sup>(٢)</sup> وأن العولة ساهمت بدور كبير في التأثير على التعليم وذلك من خلال تدخل بعض الهيئات الدولية في الشؤون الداخلية المصرية بهدف تطوير وإصلاح المنظومة التعليمية ولكن اشترطت على الحكومة المصرية تقليل الإنفاق الحكومي ومنها قطاع التعليم، ونحن في حاجة ماسة إلى زيادة الإنفاق على التعليم حتى يمكننا تطوير التعليم وذلك عن طريق شراء الأجهزة والمعدات التكنولوجية التعليمية التي تسهم في رفع مستوى الكفاءة التعليمية.

ولكن إذا نظرنا إلى واقع ميزانية التعليم نجد أنها في زيادة مستمرة حيث أن تكلفة الطالب أصبحت سنة ١٩٩٣م / ١٩٩٤م (٨, ٢٨٤) جنيه مصري.

بالنسبة للطالب من التعليم قبل الجامعي، مقابل (٧, ٩٧) جنيهاً مصرياً سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥م وهو ما يعنى أن ما ينفق على الطالب قد تضاعف حوالي ثلاث مرات في عشر سنوات فإن الحقيقة تقول أن ما أنفق على التعليم سنة ١٩٩٤ على الطالب ما

(١) منى أحد صادق، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) سلامة صابر محمد العطار، سمات المتعلم والتشكيلة التربوية في ضوء العولمة والواقع المصري، مجلة كلية التربية (عين شمس) العدد الخامس والعشرون، جزء (٢)، ١٩٩٧م ص ١٨٧.

يساوي (٣٩,٧٧) جنيهه بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ وهو ما يعنى أن كلفة الطالب انخفضت إلى حوالي ٤٠٪ مما كان الإنفاق عليه سنة ١٩٧٥م<sup>(١)</sup>

وهذا سوف يؤثر في مستوى العملية التعليمية وجودتها في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة إلى تحسين التعليم حتى نستطيع إعداد الأفراد القادرين على مواجهة سلبيات العولة وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي أصبحت واقع يفرض نفسه على الدول النامية ومنها مصر والتي أصبحت مستهدفة من الدول المتقدمة التي ترغب في فرض سيطرتها وهيمنتها الدولية تحت مظلة إصلاح الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية.

### ٣- التوجه نحو خصخصة التعليم في مصر.

ساهمت العولة بدور كبير في تقليص دور الدولة من خلال تأثيرها تدريجيا على الاقتصاد وفتح أبوابها وأسواقها أمام المنتجات العالمية في ضوء سياسة الاقتصاد الحر والتوجه نحو الخصخصة التي شملت معظم المجالات ومنها مجال التعليم والنظر على العملية التعليمية كاستثمار يعود بالربح السريع على أصحاب هذا المجال الذي أصبح اليوم من السمات المميزة داخل المجتمع المصري "وقضية خصخصة التعليم ليست جديدة على مجتمعنا ففي كل العصور كانت هناك مدارس خاصة حتى في العهد الناصري كان هناك مدارس خاصة ولكن الجديد في الأمر هو دعوة القطاع الخاص بأن يدخل بثقله في عملية الخصخصة هذا من ناحية وانتقال الخصخصة من مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي إلى مرحلة التعليم الجامعي".<sup>(٢)</sup>

(١) سلامة صابر محمد العطار، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٢.

وهذا بمثابة أحد مظاهر العولة في دخول التعليم مجال التجارة الحرة والكسب السريع كبديل للتعليم الخاص الذي كان يمثل عملاً خيراً يتبرع به القادرون لخدمة غير القادرين من أبناء المجتمع وذلك كصدقة جارية لا بهدف الربح أو الكسب ولكن في ظل تغير القيم التي تفرضها العولة علينا أصبح هذا يخالف واقع الاقتصاد الحر الذي يهدف إلى تحقيق الربح بأي وسيلة.

وفي مقابل تخصيص الميزانية وتقليص دور الدولة في الإنفاق على التعليم نجد تشجيعاً للدور الخاص بكافة صورته وتمثل هذا "في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦م بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية رقم ١٤ تأسست بعض المدارس بواسطة مجموعات من المساهمين شأنها في ذلك شأن أي شركة استثمارية، أما القرار رقم (٣١) فقد استثنى العاملين بالمدارس الخاصة بمصر وفئات من شروط المؤهلات اللازمة حتى تاريخ خدمتهم من التعليم الخاص كما استثنى مثل الشخص الاعتباري (صاحب المدرسة) من شروط الحصول على مؤهل جامعي بالنسبة للتعليم الأساسي طوال فترة شغله لهذه الوظيفة" (١)

وبصدور قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ والذي يدعو إلى تأسيس بعض المدارس مثلما يحدث في الشركات التجارية يُعد هذا بمثابة تأييد من السلطة السياسية في مصر لتوجه التعليم العام والجامعي نحو التخصصية التي تقوم على أساس اعتبار المؤسسات التعليمية الخاصة شركات استثمارية تحقق الربح لأصحابها تحت مسمى التحولات الاقتصادية الحرة التي تفرضها العولة الاقتصادية داخل قطاع التعليم "وهكذا أصبحت خصخصة التعليم مؤشراً على تحول التعليم باعتباره مشروعاً تجارياً مغرباً وإننا نعي تماماً سنة التغير وإن ندعو إلى أن يعود التعليم كي يصبح عملاً خيراً وصورة من صور البر ولا

(١) منى أحمد صادق، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١.

نحلم بأن يصبح "نضالاً وطنياً" ضد التخلف لا يبقى ربما مادياً ولكن ما يفرزنا حقاً هو أن "يتوحش" التعليم الخاص فيتحول إلى "غول" لا هم له إلا امتصاص الدماء"<sup>(١)</sup>

وأيضاً نجد الوزيرة حولت بعض المدارس بها إلى مدارس تجريبية للغات "فتقرر إنشاءها وبدء الدراسة بها من العام ٧٩-١٩٨٩م وفقاً للقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩م"<sup>(٢)</sup> وبدلاً من أن تسعى وزيرة التربية والتعليم إلى "الارتفاع بمستوى التعليم بها والذي هو باللغة العربية لكي تقدم نموذجاً يستقطبهم إذا بها تقلد التعليم الخاص فتبدأ في تحويل بعض المدارس الحكومية العامة إلى تعليم باللغة الإنجليزية وحتى تتحايل على الدستور الذي يقرر أن الدولة تقدم التعليم لطلابها مجاناً، سمت هذه المدارس "تجريبية" وهذا اسم غير مسمى - تقدم خدمات إضافية تستحق أن تطلب مصروفات نظيرها من الطلاب"<sup>(٣)</sup>

وبذلك ساهت العولة في نشر التعليم الخاص الذي يقوم على استثمار رأس المال وأيضاً تحول التعليم ببعض المدارس إلى تعليم باللغة الإنجليزية لكي ينقل الثقافة الغربية والأمريكية بين طلابنا منذ الصغر وبالتالي يقل انتماءهم للوطن ويظهر ذلك في مدى إعجابهم بالنظم الغربية الأمريكية وهذا ما تهدف إليه الدول المتقدمة التي تمتلك زمام الأمور بقوتها الاقتصادية والسياسية تحت مظلة عولة العالم.

ومن المساوي "الناجمة عن خصخصة الهيئات التعليمية حيث يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى شرائح عديدة مما يورث الحقد والضغينة على الفئة الأكثر ثراءً كما أنه يؤدي

(١) سعيد إسماعيل على ، التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين ، القاهرة :عالم الكتب ١٩٩٨م ، ص ٣١ .

(٢) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٣) سعيد إسماعيل على ، التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

إلى القضاء على مجانية التعليم تدريجياً حتى يصبح في المستقبل القريب عدم وجود مكان في الجامعات لأولاد الطبقة الكادحة الفقيرة<sup>(١)</sup>

وبالتالي فإن القطاع التعليمي أصبح مستهدفاً بالتوجه نحو الخصخصة بهدف تحقيق الربح في ظل آليات العولة وتقليص سلطات الدولة لحساب فئة الأغنياء وظلم الفئة الفقيرة والتي تمثل الأغلبية العظمى من قطاع السكان في الدول النامية ومنها مصر  
تحديد أدوار جديدة لعناصر التربية والتعليم في ظل العولة :

تتميز بلدان العالم العربي بأنها تتشابه إلى حد كبير في الأنظمة الاقتصادية والسياسية وكذلك التربوية ، إن النظام التعليمي بصورته الحالية لن يستطيع تحقيق النهضة والارتقاء الثقافي المطلوب لأفراد هذه الدول ومنها مصر بالرغم من تعدد الاتجاهات المعاصرة للتغلب على هذه المشكلة في ظل سلبيات العولة والتغيرات الجديدة التي أحدثتها بالنظم التعليمية والتجديد الذي يواجه نظامنا التربوي على جميع الأصعدة يفرض علينا أن نضع تصوراً لمهام جديدة للعملية التربوية حتى نستطيع مساندة أو الحد من سلبيات العولة ، ومن المهام الجديدة للعملية التربوية في ظل العولة ما يلي :

#### ١. مراجعة شاملة ودقيقة للأسس التربوية الحالية :

تفرض التغيرات التي أحدثتها العولة في نظم الحياة المختلفة بصفة عامة والنظم التربوية بصفة خاصة أن نسرع بتطوير النظام التعليمي من خلال مراجعة شاملة لعناصره والإسراع بإدخال التكنولوجيا المتطورة بمؤسسات التعليم الجامعي وقبل الجامعي لأنها قادرة على تحسين العملية التعليمية - وهذا أمر أكيد - ومن المخزي الانلاحقها بحماس، إذا كان في إمكانها جذب انتباه شبابنا، وإطالة فترة بقائهم في المدارس ، وزيادة

(١) سعد خلف عبد الوهاب عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

الجرعة التعليمية أثناء وجودهم بها فإنها لن تغير مؤسساتنا التعليمية فقط ولكنها ستغير حتماً مجتمعنا وحياتنا<sup>(١)</sup>

فمن غير الممكن أن يغير العالم نظامه ليقدم لنا ما نرضى عنه ، ولهذا أصبح علينا أن نعد أبناءنا بان يكون لديهم مناعة عقلية وفكرية وعلمية وأن يقرروا بأنفسهم ما يصلح لهم وما يضرهم وذلك من خلال غرس بعض الاتجاهات التربوية حتى يتمكنوا مستقبلاً من التعامل مع ظاهرة العولمة .

ولذا نستعرض سريعاً بعض الغايات التربوية العامة في مجتمع المعلومات ومنها ما يلي<sup>(٢)</sup>:

- لم يعد هدف التربية هو تحصيل المعرفة وأن المعرفة لم تعد هدفاً في حد ذاته بل الأهم من تحصيلها هو القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها في حل مشاكلها.
- لا بد للتربية الجديدة أن تتصدى للروح السلبية بتنمية عادة التفكير الإيجابي وقبول المخاطرة وتعميق مفهوم المشاركة.
- لم تعد وظيفة التعليم مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية بل تجاوزتها إلى النواحي الوجدانية والأخلاقية وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته ، وأن يحيا حياة أكثر ثراءً وعمقاً .

(١) فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا الوسائط المعلوماتية وكيف تغير معلوماتنا وحياتنا، ترجمة حسام الدين زكريا ، من سلسلة عالم المعرفة: ( تصدر ) عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد (٢٥٣)، يناير ٢٠٠٠م ص ٤٨٢.

(٢) هدى حسن حسن ، " التعليم وتحديات ثقافة العولمة"، مجلة كلية التربية (عين شمس) ، العدد الثالث والعشرون جزء (٣)، ١٩٩٩م، ص ص ٢١٠-٢١١.

- لم يعد هدف التربية هو خلق عالم من البشر المتجانس المتشابه بل بشر متميز متمسك بهويته الحضارية وبقيمه قادراً على التواصل مع الغير يتقبل الواقع المختلف عن واقعه والرأى المغاير لرأيه.
  - علينا أن ننمى لدى إنسان الغد كيف تعمل آليات تفكير، وذلك يجعله واعياً بأنماط التفكير المختلفة وذا قدرة على التعامل مع العوالم الرمزية بجانب العوالم المحسوسة دون أن يفقد الصلة التي تربط بينهما.
  - على التربية المرجوة أن تهئ الفرد لعالم فيه العمل سلعة نادرة حتى نتوقع أن تصبح فرص العمل أحد مظاهر الرفاهية الاجتماعية فى عالم الغد ، إن الغاية العظمى للتربية هى أن ينعم الإنسان باستقلالية ليصبح قادراً على أن يخلق عمله بنفسه وأن يشغل أوقات فراغه التى نجدها نتيجة إلى الزيادة المطروية بما يثرى حياته ويعود بالخير على أسرته ومجتمعه.
- ونستخلص مما سبق أن هدف التربية لم يعد مقصوراً على نشر التعليم بالاهتمام بنوعيته ، وفى تعاملنا مع العولة نحتاج إلى ركائز فلسفية للتربية تنمى العقل ووحدة التفكير حتى يستطيع الفرد التعامل مع المتغيرات التى تحدث من حوله بنوع من الحرية والقدرة على الاختيار الأفضل الذى يخدمه ويخدم مصالح مجتمعه.
٢. امرونة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بالتعليم :

تتعرض النظم التعليمية فى ظل العولة لمتطلبات جديدة فى ظل التغيرات المتسارعة العالمية فى هذا المجال ولهذا فإن المسؤولين عن التعليم فى حاجة ماسة لتطوير أدائهم القيادى والإدارى الذى يتصف فى معظم أوقاته بالجمود وبالتالى تتأثر مسيرة تطوير العملية التعليمية فى الدول العربية ومنها مصر فى ضوء التوجه نحو الإصلاح

الاقتصادي والتعليمي الذي فرضته العولة علينا حتى نواكب ما يدور من أحداث عالمية في هذا المجال.

لذا على الإدارة أن تعدل من سلوكها بالاتجاه نحو المرئنة في اتخاذ القرارات " لأنها لديها القدرة الفائقة على تعديل الذات في مواجهة التجديد ومرئنة النظام وقدرته على مواجهة متطلبات متجددة دوماً مع المحافظة على مستوى جيد من إنجاز الأهداف المرئنة تعنى الاندماج والوحدة بصيغ متنوعة على مسار موحد لتحقيق أهداف متنوعة والقدرة الفائقة على تعديل الهدف وتعديل المسار وتوقع ظروف لم توضع في الحساب والانطلاق من نقطة ليست محددة بيقين تام لأنه لا يوجد يقين تام والقدرة على توقع المتغيرات ومواجهتها، وتعنى التلاؤم والموائمة مع الزمن ومع ظروف المكان وظروف المتعلم وهذه كلها سمات يفرضها العصر"<sup>(١)</sup>

ولكن النظام التعليمي الحالي العربي المصري يفتقد إلى المرئنة الحقيقية في سرعة اتخاذ القرارات وربما يعود ذلك إلى أن الإدارة الحالية لا تعي الظروف التي يعيشها العالم سواءً أكان متقدماً أم نامياً في ضوء العولة ولهذا فإننا في حاجة إلى نظام إداري جديد يتسم بالمرئنة في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تضمن تحقيق الأهداف التي تسعى التربية والتعليم على تحقيقها ، والبعد عن الأسلوب التقليدي الذي يتمسك به الآن معظم العاملين في مجال إدارة التعليم والذي يتسم بالرتين والنمطية .

ولكى تتم عملية سرعة تنفيذ واتخاذ القرارات التعليمية لا بد أن تتسم الإدارة في ظل العولة بعدة مميزات في عصر المعلومات ومنها ما يلي:

- أن تتسم الإدارة الجديدة بالقدرة على التعامل مع تكنولوجيا التعليم ومنها الحاسب الآلي والإنترنت والبريد الإلكتروني مما يؤدي هذا بدوره إلى تطوير الأداء

(١) سلامة صابر محمد العطار ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

• أن تعتمد الإدارة الجديدة فى تسجيل البيانات و'معلومات الخاصة بالمعلمين والطلاب على أجهزة الحاسب الآلى بالمدرسة حتى تستطيع سرعة التعامل مع معطيات العملية التعليمية مما يسهل عليها سرعة اتخاذ القرارات اللازمة فى وقت قصير.

• أن تتسم الإدارة الجديدة بالقدرة على الاعتماد الذاتى فى التعليم بهدف تطوير أسلوبهم الإداري بما يتمشى مع الظروف التى تفرضها العولة وغيرها من التغيرات المختلفة التى تؤثر فى المجتمع.

• تشجيع الإدارة الجديدة المعلمين والطلاب على استخدام المستحدثات التكنولوجية والتعليمية الموجودة بالمدارس فى ضوء الإمكانيات المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن .

### ٣. إعداد معلم الألفية الثالثة :

لكى تستطيع الدول العربية ومنها مصر مواجعة العولة والاستفادة منها لا بد من تطوير التعليم بصفة عامة وإعداد المعلم بصفة خاصة "ويتطلب هذا مع عصر العولة من المعلم أن يكون ذا طبيعة خاصة يتصدى من خلال النشء إلى عولة الأسرة بالشكل الذى يؤدى إلى نوبانها دون الاحتفاظ بالحد الأدنى من الاختلاف وكذا مواجعته لعولة الدولة وإذابة دورها ، وذلك لتأكيد دور المؤسسة التى يعمل بها فى الحفاظ على طابعها القومى كما يستطيع مواجعة هيمنة إمبراطورية الشر الأبيض المتمثلة فى الرأسمالية الأنانية والتى تستعبد أفراد المجتمع لصالح القلة من الأغنياء وأيضاً يستطيع المعلم توعية النشء لصد ومواجعة الإسقاط الثقافى الذى تسقطه الدولة المعولة"<sup>(١)</sup>

(١) محمد كتنش ، فلسفة إعداد المعلم فى ضوء التحديات المعاصرة ، القاهرة : مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠١م ص ص ٢٠٩- ٢١٠.

وبذلك فنحن في حاجة قوية إلى معلم ذي طبيعة خاصة له قدرة على التعامل مع المتغيرات التي تفرضها العولة على المجتمع ولكي يتحقق ذلك لابد من وضع مرتكزات مستقبلية لتكوين المعلم العربي والمصري في ظل العولة ومن هذه المرتكزات ما يلي: (١)

• تنمية الوعي الثقافي لدى المعلمين من خلال فهم التغيرات العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي والقومي ومدى انعكاسها على المجتمعات ومن بينها العولة واتفاقية الجات وأهمية المشروعات الكبرى وعلاقتها بالاستثمار حتى تتكون لديه خلفية ثقافية تسهم في توصيل الفهم لطلابه.

• تنمية مهارة التفكير الابتكاري والتفكير العلمي لدى المعلم بما يحقق تنمية المراتب العليا للتفكير، وحتى تتكون لديه القدرة على التمييز بين ما هو صالح وما هو طالح .

• تحقيق المفهوم الشامل لعلوم المستقبل، والتكامل بينهما ومدى إسهامها في تقدم الأمم والشعوب.

• توجيه وتعديل السلوك البيئي والصحي لدى المعلمين وذلك من منطلق أن التعليم تعديل في السلوك وليس مجرد تراكم للمعرفة والمعلومات .

• تنمية التعليم الذاتي لدى المعلم حتى يستطيع الاعتماد على نفسه في التوصل للمعرفة ويؤدي هذا إلى تنميتها بين طلابه في المستقبل .

• التأكيد على تنمية الأصالة لدى المعلم وفي ذات الوقت تنمية الاهتمام بالمعاصرة بما لا يتعارض مع قيم المجتمع العربي وسلوكيات أفراده .

(١) محمد على نصر ، بعض قضايا العولة وعلاقتها بفلسفة تكوين المعلم العربي ، المؤتمر العلمي الثاني (الدور المتغير للمعلم العربي في مجتمع الغد رؤية عربية، ( في الفترة من ١٨ ٢٠ أبريل )، كلية التربية بأسبوط ، جامعة أسبوط ، ٢٠٠٠م، صص ٩٨- ٩٩.

والكى يتحقق ذلك لابد من النظر فى طبيعة إعداد المعلم العربى والمصرى وذلك بالاهتمام بالمناهج المتطورة التى تنمى لديه القدرة العلمية وتكسبه أيضاً ثقافة ذاتية للتعرف على التحديات التى تواجه أمتة وفى مقدمتها العولة والاتفاقيات الدولية والهيمنة الأمريكية على العالم ويؤدى هذا إلى إعداد معلم يتعامل مع الألفية الجديدة بحرية فى اختيار ما ينفعه وينفع طلابه .

ومن هذا المنطلق فنحن محتاجون إلى معلم الألفية الثالثة معلم "يتغير دوره تغيراً جذرياً يعمل الوسيط بين المدرسة والمجتمع ، محفز لطلابه، يستنطق أحسن ما فيهم من قدرات ويكتشف فيهم مواطن النبوغ العبقريّة والموهبة ويقومون بدور الوسيط النشط فى عملية التعليم والبحث عن المعرفة التى يتحمل مسؤوليتها أساساً أبناؤهم ويزود طلابه بمفاتيح المعرفة وتواعد الأسلوب العلمى فى الدراسة وطرق البحث السليمة والحديثة"<sup>(١)</sup> وإذا تحققت هذه السمات فى المعلم فسوف تحدث طفرة فى العملية التعليمية فى الوطن العربى ومنها مصر لكن الواقع يؤكد أنه مازال المعلم متمسكاً بالأنماط التقليدية فى التدريس وهذا سوف ينعكس على التعليم فى ظل العولة .

أكدت كثير من الدراسات أن " المدرس أحد الأسباب الرئيسية للأزمة التربوية التى تعاني منها معظم مجتمعات العالم وهو أيضاً أحد العوامل الأساسية أمام حركة التجديد التربوى المطلوب لتلبية مطالب عصر المعلومات وعصر العولة"<sup>(٢)</sup>

وبذلك فإن المعلم الركيزة الأساسية التى يقوم عليها إصلاح التعليم وبهذا سارعت مصر بإرسال المدرسين للخارج عن طريق البعثات لتدريبهم على أحدث الطرق والأساليب العلمية بالدول المتقدمة وأيضاً تدريبهم داخل مراكز التطوير التكنولوجى الموجودة داخل

(١) حسين كامل بهاء الدين، الوطنية فى عالم بلا هوية تحديات العولة ، القاهرة : دار المعارف، ٢٠٠٠م ، ص ١٢٨ .

(٢) هدى حسن حسن ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

المديرينات التعليمية بكل محافظة وذلك بهدف رفع مستوى أدائهم وإكسابهم المهارات اللازمة لمواجهة العولة وغيرها من التغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر والتي تؤثر في شخصية الإنسان وقدراته وفي الهوية والخصوصية الثقافية التي تعبر عن مجتمعه ولكي نواجه هذا الخطر فعلينا بتطوير نظامنا التعليمي الذي يحقق إعادة تشكيل وتكوين الشخصية بما يجعلها أكثر كفاءة للتعامل مع متغيرات هذا العصر ويتم ذلك من خلال تبني المؤسسات التربوية بعض الاتجاهات التي يجب غرسها في أبنائنا منذ الصغر حتى يتمكنوا مستقبلاً من التعامل مع ظاهرة العولة .

ومن الاتجاهات التربوية الواجب غرسها في المواطن العربي والمصري ما يلي: (١)

• تكوين ربح المبادرة والإبداع والعمل الذاتي المستقل ، أى تكوين القدرة الذاتية العربية فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاعتراض.

• التأكيد على فكرة الوجود العربي الواحد وعلى أهمية العمل العربي المشترك فى شتى المجالات وصولاً إلى الوحدة والانطلاق ومن مبدأ وحدة مصير العرب غير المتجزئ .

• التأكيد على أهمية مبدأ الحرية الاجتماعية والسياسية واعتبارها المنطلق الأساسي لكل إبداع وتجديد بناء حضارى.

• ترسيخ بعض القيم الأساسية فى النفوس وبعض منها قيم قد أكدها تراثنا الإسلامى فى عصور نهضته ومن تلك القيم :

- التعاون والتضامن والتكامل الاجتماعى والعمل الجماعى.

- قيم إعلاء العلم والاستمسك بالفضائل التى تكونت فى تراثنا الخاص.

(١) كمال حامد مغيث ، أحمد حسن العروس، مرجع سابق ، ص ص ٥٤ - ٥٥ .

- التأكيد على قدرة الإنسان العربي في تحدى الطبيعة وتكوين روح التسلط على الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان .

- تنمية روح "المستقبلية" والإيمان بأهمية وجدوى التخطيط العلمى بعيد المدى فى كل أمور الحياة العامة والخاصة.

- غرس روح التجديد والاجتهاد ورفض آليات الجمود والتفكير الخرافى .

ولكى نقى شبابنا من أفكار العولة وغيرها فيقع العبء الأكبر على التربية فى إعداد وتسليح المواطن العربى والمصرى بأسس متينة وراسخة تجعله قادراً على التفاعل مع الألفية الثالثة بكل ما فيها من تقدم تكنولوجياى وفى الوقت نفسه يحافظ على هويته الثقافية بكل أبعادها العربية الأصيلة.

ثالثاً : الهيمنة الأمريكية وظهور الوحدة القطبية فى النظام العالمى الجديد:

شهد العالم ظاهرة فريدة نادرة "تمثلت فى تفكك دولة واختفائها من التاريخ فى الوقت نالت فيه ظاهرة تاريخية أخرى القدر نفسه من الندرة ، وهى تعاظم نفوذ دولة عظمى أخذت فى التفرد بالشأن العالمى ، فمع انحسار وتفكك الاتحاد السوفيتى وانشغاله بهمومة الداخلية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمى وتحقق أكبر قدر من النجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية ، وتستغل التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولى كدولة وحيدة تتمتع بمواصفات ومقومات الدولة العظمى"<sup>(١)</sup>

وبدأ النظام الدولى الجديد بدخول مرحلة جديدة من السياسة الدولية انتهى معها نظام القطبية الثنائية الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ليحل محله النظام الجديد

(١) سيد أبو ضيف أحمد ، الهيئة الأمريكية . نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمى الجديد ، مجلة عالم الفكر (الكويتية) ، العدد (٣) ، المجلد (٣١) ، يناير-مارس ٢٠٠٣ م ، ص ١١ .

الذي يتميز بأنه أحادي القطبية والذي يخضع لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتصرف من موقع إدارة العالم وتقرر شئونه السياسية والاستراتيجية كدولة عظمى وحيدة في العالم المعاصر.

وذلك لأنها أكثر تحالفاً من أي وقت مضى وحلفها السياسي هو أكثر تماسكاً واحتفاظاً بقوته ويتضح ذلك من تصريحات القيادة بالإدارة الأمريكية التي توضح طبيعة الأوضاع العالمية السائدة اليوم ومنها ما يلي: (١)

- من الواضح أن الولايات المتحدة تسعى منذ انهيار المعسكر الشرقي وحرب الخليج الأولى للقيادة والزعامة الدولية
- أثبتت الواقع من خلال حرب الخليج الأولى وما بعدها أن الولايات المتحدة تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن لإستصدار قرارات تسيرومق مصالحها وذلك باسم الشرعية الدولية.
- الهدف الأساسي من الأوضاع العالمية الحالية يتمثل في توفير الأمن والرفاهية لدول التحالف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لأجيال قادمة وذلك عن طريق السيطرة على منابع النفط وكذلك السيطرة على أسعاره وكذلك تستخدم الأقمار الصناعية لرصد الأسلحة غير التقليدية وتدميرها ليكون للتحالف التفوق في المجال العسكري والمجال التقني التكنولوجي.
- الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لبسط سيادتها على العالم كله وتريد أن تقيم النظام الدولي الجديد على مقياسها وفقاً لمعاييرها وقيمتها.

(١) حسن سيد سليمان، تكييف طبيعة الأوضاع العالمية الجديدة، من كتاب العرب ونظام عالمي جديد، (تحرير) مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة، القاهرة: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٨م، ص ٨٨-٨٩.

والواقع يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن القوى العظمى في العالم وتتحكم في القرارات الدولية حسب مصالحها وأيضاً يمكن لها أن تتحدى الشرعية والقوى الدولية كما حدث الآن في قيامها بحرب ظالمة ضد العراق واحتلاله بالرغم من عدم شرعيتها وذلك فإنها من أقوى دول العالم في هذه الحقبة الزمنية "فالاقتصاد الأمريكي مازل هو الأضخم عالمياً فإجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة يتجاوز (٦ تريليون) دولار وهو ما يوازي حوالي ٢٥٪ من إجمالي الناتج العالمي (وفقاً لتقرير البنك الدولي في عام ١٩٩٦م وهو يزيد عن ضعف الاقتصاد الياباني الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، كما أن ضخامة الاقتصاد الأمريكي تتجسد في كافة المجالات الاقتصادية بما في ذلك المجالات الزراعية حيث تنتج الولايات المتحدة محاصيل زراعية تكفي لإطعام نصف سكان العالم بالإضافة إلى أنها هي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد المليارديرات ، وعدد رجال الأعمال كما أنها الأولى في العالم من حيث عدد الشركات متعددة الجنسيات" (١).

### زيادة التدخل الأمريكي في شئون العالم العربي.

وإذا نظرنا إلى الدول العربية في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سوف نجد أنها فقدت جزءاً كبيراً من دورها الذي كان متاحاً لها في النظام الثنائي القطبية وأصبحت أمام تدخل أمريكي مباشر في شئونها الداخلية في الوقت الذي تعاني فيه بعض الأنظمة العربية من عجز في إدارة التأقلم مع البيئة الخارجية وفقاً لحاجاتها ومصالحها الداخلية التي تعاني أيضاً من قصور في مجالات عدة يذكر منها السيد يس مايلي (٢) :

(١) سيد أبو ضيف أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٢ .  
(٢) السيد يس ، الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبر والسلام العالمي ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣م، ص ١٨ .

- من الناحية السياسية ما زالت معظم الأنظمة العربية تسبح في محيط الشمولية أو السلطوية حيث تقهر الجماهير وتقيد حركتها تحت مسميات شتى .
- من الناحية الاقتصادية هناك غياب كامل للرؤية الاستراتيجية التي من شأنها على المدى الطويل أن تعبئ الطاقات في سبيل تنمية مستدامة من شأنها أن تحفظ حقوق الأجيال المستقبلية بالإضافة إلى سد الاحتياجات الأساسية لأجيال الحاضر.
- من الناحية الثقافية هناك مؤشرات كمية وكيفية تكشف عن الغزو الفكري والذي يعود أساساً إلى شيوع الأمية إلى نحو (٤٠٪) من السكان في المنطقة العربية.

ومع المشكلات التي تعاني منها الأنظمة العربية سواءً في المجال الاقتصادي أم السياسي أم الثقافي أم التعليمي أدى هذا بدوره إلى زيادة تكريس الهيمنة الأمريكية على الدول العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة ويظهر هذا أولاً في احتلالها العراق وفرض سياسة التهديد للجميع وفرض الديمقراطية الزئفة على الأنظمة العربية ونرى ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من عدة مداخل نذكر منها ما يلي:-

#### أ- مدخل حماية الأقليات والظروف الإنسانية :

يعد هذا المدخل أكثر مداخل " الضغوط الأمريكية خطورة بسبب سهولة إيجاد مبررات له، بل وخلق هذه المبررات أصلاً في كثير من الدول العربية التي تضم أقليات

عربية أو دينية أو طائفية وتصل خطورة هذا المدخل إلى حد يهدد بتقسيم بعض هذه الدول كحد أقصى ، وإضعاف سيطرة الحكومة المركزية على بعض أجزاء الدولة كحد أدنى" (١)

وبهذه الطريقة تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول "وحدث ذلك قبل احتلالها العراق حيث قامت بتوفير حماية دولية للأكراد الذين تفرقوا أمام قمع قوات النظام العراقي نتيجة تمردهم وقامت باستصدار القرار ٦٨٨ في ٥ أبريل ١٩٩١ م ، الذي أكد ضرورة سماح العراق بوصول جهود الإغاثة الدولية مع التحذير من أية عرقلة لهذه الجهود" (٢)

وأيضاً تعرضت السودان الشقيق لحملة مكثفة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا والتي ركزت على الحرب الأهلية في الجنوب "فقد طالبت أمريكا في أول مارس ١٩٩٣ م من سفيرها في الخرطوم المجتمع الدولي للتدخل في جنوب السودان من أجل إنهاء المعاناة المرعبة لسكان المنطقة وأقامت جيوب أمنية لحماية ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف شخص معرضين للخطر الشديد ، وراكب ذلك حملة بريطانيا اتخذت من مجلس العموم مسرحاً لها تحت على التدخل لحماية قبائل النوبة في غرب السودان" (٣)

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سياسة حماية الاقليات من أجل التدخل في الأنظمة العربية وتستغل نفوذها في مجلس الأمن بسرعة إصدار القرارات الدولية التي تخدم مصالحها ولهذا فعلى الدول العربية ان تعي هذا وتحاول من تعديل أنظمتها الداخلية بأيدي أبنائها المتعلمين وذلك بالاعتماد على تطوير المنظومة التعليمية العربية التي تعد أجيال المستقبل القادرين على مواجهة التحديات التي

(١) وحيد عبد المجيد ، المتغيرات السياسية الدولية في الحقبة الراهنة، من كتاب العرب ونظام عالمي جديد ، (تحرير) مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زرنوقة، القاهرة: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٨ م، ص ١١٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٠ .

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٠ .

تفرضها الهيمنة الأمريكية وفي الوقت ذاته يساهمون في بناء الوطن في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية ويحافظون على كيانه وتربطه ووحدته حتى تكون أمة لها مكانتها بين دول العالم.

#### ب. مدخل محاربة الإرهاب الدولي :

إن الولايات المتحدة الأمريكية "عازمة على استخدام مدخل محاربة الإرهاب لممارسة الضغوط على بعض الدول العربية عندما تريد تصفية حسابات معها أو إرغامها على إتباع سياسة معينة أو التخلي عن أخرى ويساعدها على ذلك عدم وجود معايير متفق عليها للاتهام بمساندة الإرهاب حيث تنفرد وحدها بتحديد هذه المعايير وتطبيقها انطلاقاً من قانونها الداخلي وأهداف سياستها الخارجية ولذلك فهي تتمتع بحرية حركة واسعة في هذا المجال وتمارس استخدام مدخل محاربة الإرهاب بشكل انتقائي"<sup>(١)</sup>

ولكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠٠ م) "أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب وسرعان ما بلور العقل الاستراتيجي الأمريكي مبرراً يعطى لأمريكا الحق في أن تقوم بضربات إجهاضية ضد أي دولة إذا ما قررت أنها تمثل خطراً على أمنها القومي وذلك على أساس إن سياسات الاحتواء والردع التي كانت سائدة في عصر الحرب الباردة لم تعد تكفي لمواجهة الأخطار الكبرى الناجمة عن موجات الإرهاب الجديد"<sup>(٢)</sup>

ومصر من الدول التي سارعت إعلان الحرب ضد الإرهاب وذلك من خلال الخطاب السياسي المصري والذي حذر دول العالم من ظاهرة الإرهاب، ولكي لا تقع ضحية للإرهاب فلا بد أن تقاومه من الداخل بإعداد أجيال متعلمة على قدر من الوعي الذي يحافظ على

(١) وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) السيد يس ، الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبر والسلام العالمي ، مرجع سابق، ص ٣٧٠.

المجتمع ولا نسمح بتدخل اى دولة فى شئوننا الداخلية ولكى يحدث ذلك لابد من تطوير مناهجنا التعليمية التى تهدف إلى تنشئة الشخصية السوية القادرة على مواجهة الأخطار والتصدى للإرهاب على المدى البعيد.

### ج- مدخل زيادة المعونة الأمريكية للتعليم :

مع زيادة الانفتاح فى مصر بدأت وزارة التربية والتعليم فى طلب تعاون الهيئات الدولية الحكومية التابعة للدول المتقدمة سواء أكانت الأوربية أم الولايات المتحدة الأمريكية لكى تحصل على معونات مالية وخبرات فنية تستطيع بواسطتها معالجة بعض المشكلات التى يعانى منها التعليم وتسهم هذه الهيئات بدور فعال فى تطوير وإعادة هيكلة القطاع التعليمى المصرى حتى يواكب التطورات العالمية فى هذا المجال.

ويزداد "هذا التدخل والتأثير تدريجياً ومن بين ثانيا العون المادى والفنى الذى تم بيننا وبين الهيئات الدولية المختلفة منذ السبعينيات حتى وصل الأمر إلى استئثار القطب الأمريكى بنصيب الأسد من أوجه العون المقدمة لنا سواء تم ذلك عن طريق مشروعات البنك الدولى ومنه بالباطن الى وكالة التنمية الأمريكية أو لغيرها من الوكالات وبيوت الخبرة الأكاديمية الأمريكية العاملة فى مجال التعليم وحتى الفترة الحالية"<sup>(١)</sup>

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية دائماً إلى فرض سيطرتها على بعض الدول ومنها مصر من خلال تقديم المعونات المالية والفنية للتعليم العام.

فتحت ستار زيادة " كفاءة التعليم العام تم تطوير المركز القومى للبحوث التربوية بإضافة مسمى تنمية آلية وبتغير هيكله التنظيمى ليضم شعباً ثلاث من بينها شعبة التخطيط التربوى ، كما ألحق به مستقلاً عنه كذلك مركز تطوير المناهج ولقد عمل فى كل من شعبة التخطيط وهذا المركز يضم الخبرتان المصرية والأمريكية فى المدة القصيرة التى

(١) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ، ص ٨١.

تراوحت لمدة عامين منذ ( ١٩٨٨/١٩٩٠ م ) والتي ظل بها مندوبو هيئة (بريدجز) في شعبة التخطيط بالمركز وقد تجاوزت عمليات النصح والتوجيه والمتابعة الدورية لمشكلات التعليم الأساسي إلى جميع تفاصيل المنظومة التعليمية نظامية وغير نظامية ، وانتقل الخبراء الأمريكيين إلى الإدارة العامة للتخطيط بديوان عام الوزارة والتي تم تأسيسها بالقرار الوزاري ٢٠٣ لعام ١٩٨٩ وأيضاً استمروا في العمل بمركز تطوير المناهج باعتباره جهة مستقلة<sup>(١)</sup>

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً رئيسياً في تطوير التعليم في مصر ويتضح ذلك من خلال الهيئات التابعة لها والتي تسهم فيها بمعونات مادية وفنية بالتعليم الأساسي والفني والمهني والجامعي وأيضاً مشروعاتها تتسم بالاستمرار وتأثيرها في صنع السياسة التعليمية ولكن الخطورة الحقيقية لهذا الدور في قيامها بتخطيط مناهجنا من خلال إنشائها مركز تطوير المناهج ووجود خبراء أمريكيين في هذا المجال وهنا تكمن الخطورة الحقيقية في الوصول إلى مناهج مطورة قد لا تخدم الجانب المصري بقدر ما تخدم المصالح الأمريكية في مصر والذي ساهم في هذا هو سياسة الانفتاح التي تتوجه إليها الدولة منذ السبعينيات وحتى الآن ، ولكي يتحقق إصلاح التعليم المصري لابد أن يكون التحديث والتجديد نابعاً من الداخل ويتم بأيدي مصرية وبالإمكانات المادية المتاحة وبالتخطيط المستقبلي لإعداد أبناء المجتمع المصري ويؤدي هذا بدوره إلى تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات .

التجديد التربوي ودوره في مواجهة الهيمنة الأمريكية :

نجد أن النظام الدولي الراهن يقوم على القطب الأوحدمتمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بكل السبل والوسائل إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها

(١) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي تعتمد في ذلك على آلياتها الإعلامية ذات التقنية العالية، ومؤسساتها الاقتصادية، وسيطرتها على مؤسسات التمويل الدولية، وهي بذلك تضمن فرض هيمنتها على معظم دول العالم ومنها الدول العربية ومصر ومن هذا المنطلق يجب على هذه الدول سرعة الأخذ بنظام تطوير المنظومات التعليمية لتعد الأجيال القادرة على مواجهة الفكر الأمريكي والذي تغلغل في النظم السياسية والتعليمية، ولكي يتحقق ذلك لابد من الإعتماد على الركائز التعليمية التي تحد من تدخل أمريكا في النظام التعليمي كاتجاه نحو التجديد التربوي بالتعليم ليقوم بدوره في مواجهة الهيمنة الأمريكية ويتضح ذلك من خلال ما يلي :-

#### (١) الإعتماد على الكوادر المصرية في تطوير مناهج التعليم :

نظراً لتزايد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سيطرتها على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية وبذلك فهي تضمن تدخلها في القرار السياسي بالعديد من الدول ومنها مصر وتحاول التدخل في شؤون التعليم من خلال المعونات المالية المشروطة والتي تقدمها للمؤسسات التعليمية بسبب "قصور التمويل المخصص للتعليم وضعف الخبرات الفنية المتوفرة بالكادر الذي يدير التعليم، والقيود الإجتماعية المؤثرة على منظومة التعليم مثل ضغط النمو السكاني" (١).

ومن جانب ضعف الإمكانيات التعليمية تحاول الولايات الأمريكية التدخل في إصلاح التعليم بمصر من خلال تقديم المعونات المادية والفنية والخبرات التي تسهم بدورها في تطوير المناهج التعليمية بما يحقق مصالحها في المستقبل .

ومن هنا يجب على المسؤولين على التعليم في مصر الإعتماد على الكوادر الفنية والخبراء المصريين في إصلاح التعليم كاتجاه نحو التجديد وفي نفس الوقت البعد عن

(١) منى أحمد صادق ، مرجع سابق ، ص ٧٩.

الخبرة الأجنبية المفروضه كشرط رئيسى لقبول المعونات الخارجية الموجه للتعليم ، وأن تعد المناهج فى ضوء الثقافة العربية التى تتمشى مع طبيعة المجتمع المصرى وأن يتحول التعليم إلى قوة تقود المجتمع إلى التقدم وأن يعد الكوادر البشرية التى تعتنز بالوطن ومقدراته الحضارية وفى نفس الوقت إعداد الكوادر البشرية التى تسهم بدورها فى تلبية متطلبات التنمية بالمجتمع وبذلك يمكن للتعليم أن يقوم بدوره المنشود فى الحد من الهيمنة الأمريكية .

## (٢) زيادة دور المشاركة المجتمعية المصرية فى التعليم :

ونتيجة للتغيرات السريعة التى تفرضها الهيمنة الأمريكية على الدول العربية ومنها مصر ظهرت الحاجة إلى وجود شراكة فعالة بين مؤسسات المجتمع المدنى – غير الحكومية – والحكومة لتسهم بدورها فى تقديم الدعم المادى والفنى للمنظومة التعليمية والتى تعانى من ضعف واضح فى مخرجاتها التعليمية وإمكاناتها المادية.

وبدأت "الآراء تنادى بتحمل كافة التنظيمات الإجتماعية والمهنية فى المجتمع المسؤولية ، خاصة وأن هناك أزمات إنفاق فى مجال التعليم ومن أجل مواجهة هذا الأمر ظهرت دعوات ترشيد الإنفاقات التعليمية وضرورة وجود شراكة بين الحكومات وبقية التنظيمات الإجتماعية المهنية فى المجتمع مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والكيانات العمالية وغيرها"<sup>(١)</sup> من أجل إبراز دورها فى خدمة التعليم ولكى يتحقق ذلك فلا بد من سرعة اتخاذ الإجراءات والقوانين التى تنظم هذا العمل داخل المجتمع.

(١) محمد الأصمعى محروس ، الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق ، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٨ .

ومع الضغوط التي تفرضها الهيمنة الأمريكية على مصر وغيرها من الدول، أصبح التعليم قضية أمن قومي مسئولاً عنه كافة قطاعات المجتمع المدني والحكومي ليقوم بدوره في تقديم المساعدات المادية والفنية الموجهة للتعليم كاتجاه للتجديد في العملية التعليمية بغية رفع مستوى الكفاءة التعليمية ويتم ذلك في ضوء المعايير القومية التي تحافظ على مقدرات المجتمع وبذلك نضمن الحد من الهيمنة الأمريكية والتي تظهر في المعونات المادية والفنية التي تقدم للتعليم والتي تهدف منها التدخل في صنع القرار السياسي المتعلق بالتعليم.

### (٢) العمل على نشر التوعية العلمية داخل التعليم المصري :

نظراً لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية آليات إعلامية قوية تعتمد على التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة فهي تستطيع الوصول إلى المجتمعات العربية ومنها مصر لكي تضمن فرض هيمنتها على تلك الشعوب تعتمد على بث مواد إعلامية لها القدرة على إضعاف روح الانتماء ونشر الإحباط وفي الوقت ذاته تضمن انبهار وجذب هذه الشعوب بتفوقها في شتى المجالات الإقتصادية والعسكرية والثقافية والتعليمية وغيرها ويؤدي هذا بدوره إلى فقدان روح العمل بين الشباب وعزوفهم عن التعليم الغير قادر على إلحاقهم بسوق العمل داخل المجتمع .

ولكى نحد من هذا الخطر لابد أن تتبنى الدولة سياسة تعليمية جديدة تعمل على نشر روح الانتماء للوطن وحب التعليم والعمل بين أفراد المجتمع كاتجاه نحو التجديد التربوي الذي يهدف إلى تغيير دور مؤسسات التربية لتقوم بدورها في نشر التعليم بين أفراد المجتمع خارج حجرات الدراسة من خلال " تشجيعهم على مواصلة البحث والدراسة وتبصرهم بأن العلم والتعليم لا يتوقف عند حجرات الدرس ، بل بدايته الحقيقية بعد التخرج حيث يصبح الطالب وجهاً لوجه مع البحث العلمي بعد أن توفر أدواته، والإعتماد

على الذات لتحصيل المزيد من العلم وتنمية معلوماته<sup>(١)</sup> حتى لا يفقد المتعلم الريح العلمية التي تضمن له مستقبلاً أفضل في مجتمع يعتمد على العلم والتكنولوجيا كأساس للتقدم. ولكن الواقع الحالي للعملية التعليمية في مصر يؤكد على ضعف مخرجاتها التعليمية وعجزها عن تلبية سوق العمل داخل المجتمع في ظل التغيرات السريعة التي يفرضها العالم المتقدم ويؤدي هذا بدوره إلى نشر روح السلبية العلمية في مواصلة التعلم، في الوقت الذي أصبح التعليم هدفه الحقيقي هو تخريج أعداد غير مؤهلة علمياً ومهنياً مما يزيد من معدلات البطالة ولهذا يجب على الدولة أن تترك مدى هذه الخطوة وأن تسرع في تبنى سياسة التجديد بالتعليم والتي تسهم بدورها في نشر الوعي التعليمي وأهميته للمجتمع.

#### رابعاً: اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية :

تعد اتفاقية "الجات GATT"<sup>(\*)</sup> بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقاً والتزامات على الدول الأعضاء فيها والتي تسمى - الأطراف المتعاقدة - بالنظر إلى الطبيعة التعاقدية للاتفاقية بهدف تحرير التجارة الدولية في السلع على أساس مبادئ حرية التجارة عن طريق إزالة القيود المترسبة من تطبيق الفكر التجاري<sup>(٢)</sup>

#### جولات الجات :

أجريت سبع جولات للمفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية سبقت جولة أورجواي، الجولة الثامنة وذلك على النحو التالي<sup>(٣)</sup>:-

- جولة جنيف ١٩٤٧م وشاركت فيها (٢٣) دولة.

(١) حسن بن إبراهيم الهداوي، التعليم وإشكالية التنمية، سلسلة كتاب الأمة: تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر، العدد (٩٨)، السنة الثالثة والعشرون، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م ١١٨.

(\*) General Agreement Tariffs and Trade.

(٢) أسامة المجنوب، الجات ومصر والبلدان العربية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٥م ص ٢٨-٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥-٤٦.

- جولة آتسى (فرنسا) ١٩٤٩م وشاركت فيها (١٣) دولة.
- جولة توركاى (إنجلترا) ١٩٥١م وشاركت فيها (٣٨) دولة.
- جولة جنيف ١٩٥٦م وشاركت فيها (٢٦) دولة فقط.
- جولة ديلون (جنيف) ١٩٦٠م - ١٩٦١م وشاركت فيها أيضاً (٢٦) دولة.
- جولة كندى (جنيف) ٦٤-١٩٦٧م وشاركت فيها (٦٢) دولة.
- جولة طوكيو (جنيف) ٧٣-١٩٧٩م وشاركت فيها (١٠٠) دولة.
- جولة أوجواى ١٩٨٦م وتم الموافقة عليها عام ١٩٩٣م.

وتهدف الجات "تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء ويعمل أيضاً على الوصول على التوظيف الكامل واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل والعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التجارة على المستوى العالمى"<sup>(١)</sup>

ولكن الحقيقة أن هذه الاتفاقية تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة والتي تعتمد على استيراد المنتجات الغذائية و بالتالى فهى سوف تصبح أسواقاً مفتوحة دائماً للمنتجات العالمية فى ضوء اتفاقية الجات

مبادئ اتفاقية الجات :

تقوم الاتفاقية على ثلاثة مبادئ رئيسية وهى كالتالى<sup>(٢)</sup>:

(١) نزيل حشاد ، مرجع سابق، ص٨٦.  
(٢) أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ص٣٨-٤١.

## ١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

وهو منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزيا وإعفاءات يتمتع بها أى طرف آخر فى سوق الدولة دون قيد أو شرط ودون تمييز، ولا يجوز التمييز ضد مصالح أى دولة عضو فى الاتفاقية إنما يلزم تحقيق المساواة فى المزيا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية.

## ٢- مبدأ الشفافية :

أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية فى المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته خلال الحصص .

## ٣- مبدأ المعاملة الوطنية :

ويعنى التزم كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً على صعيد التداول والتوزيع والتسعير والضرائب دون تمييز ضد سلع دولة دون أخرى.

والمبادئ التى تقوم عليها اتفاقية الجات تخدم الشركات متعددة الجنسيات وإنتاجها من السلع الاستهلاكية داخل أسواق الدول النامية التى أصبحت مفتوحة بدون شروط أو قيود جمركية ، وسوف يؤدى مبدأ الشفافية إلى إغراق الأسواق بالمنتجات ذات الجودة والأقل فى التكلفة من المنتج المحلى والذي لا يستطيع المنافسة إذا صُدر إلى أسواق الدول المتقدمة وبالتالي تتأثر الصناعات المحلية وقد تتوقف تماماً.

وانضمت مصر إلى اتفاقية "الجات" فى عام ١٩٧٠م أى بعد مضى ٢٢ عام من سريان الاتفاقية عام ١٩٤٢م، أى شاركت فى جولة طوكيو وجولة أورجواى وهم بمثابة أهم جولات الاتفاقية ولقد التزمت مصر من حيث المبدأ بكافة مبادئ اتفاقية الجات "وبدأت

تخفيض التعريفات المفروضة على السلع الزراعية بنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات بمعدل سنوي (٤, ٢٪) سنوياً اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ م ، وأيضاً التزمت مصر بتعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع أحكام الاتفاقيات ، سواءً في مجالات الاستثمار أو الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية<sup>(١)</sup> مصر وحقوق الملكية الفكرية :

يشهد العالم اليوم تطوراً علمياً وتكنولوجياً في شتى مجالات الحياة وتسهم في بناءه الدول المتقدمة والتي ترغب في الحفاظ على حقوقها الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالإبداعات وبراءات الاختراع أو العلاقات التجارية بحيث تضمن احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع سواءً كان صناعياً أم فنياً أم أدبياً بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين له ولهذا سارعت هذه الدول بعقد الاتفاقيات الدولية المبرمة على صعيد حماية حقوق الملكية الفكرية.

ومن المبادئ الجديدة التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي زيادة درجة الحماية الممنوحة لما يسمى "حقوق الملكية الفكرية بالمقارنة بما كانت تتمتع به من قبل من الحماية طبقاً للقواعد التي أُرسيت عام ١٩٦٧م وبإنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO<sup>(\*)</sup>

كما اتخذت قواعد جديدة لهذه الحماية ضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وأهمها توسيع نطاق الحماية وزيادة مدة سريانها والتزام الدول الموقعة على الاتفاقية

(١) أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٩م ، ص ٢٢٤.

(\*) World Intellectual Property Organization.

\* انضمت مصر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية "وايو"في عام ١٩٧٦م.

تضمن تشريعاتها الوطنية للقواعد الجديدة للحماية وفرض عقوبات على الخارجين عليها" (١)

وحماية حقوق الملكية الفكرية في مصر ليست بالأمر الجديد فقد صدر أول قانون لحماية براءات الاختراع في عام ١٩٤٩م أعقبه حماية حقوق المؤلف في عام ١٩٥٤م والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م ليواكب التطورات الدولية في مجال حماية حقوق المؤلف وخاصة اعتبار برامج الحاسب الآلي ضمن الأعمال الفنية الأدبية لتمتع بنفس فترة الحماية" (٢)

ومن الواضح أن مصر شرعت في تعديل قوانينها في مجال حقوق المؤلف والملكية الصناعية التي تضمن التصميمات وبراءات الاختراع لتتواءم مع الاتفاقيات الدولية والمنظمة لهذا المجال وقد تضمنت الاتفاقية الجديدة على إمداد حقوق المؤلف إلى (٥٠) سنة وحق استغلال العلامات التجارية إلى (٧) سنوات وأن تزداد مدة حماية براءات الاختراع التي كانت تشمل قبل ذلك طريقة الصنع فقط فأصبحت تشمل بالإضافة على ذلك المرجع نفسه. (٣)

وبذلك تضمن الدول المتقدمة فرض سيطرتها وهيمنتها الفكرية والثقافية على الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة حيث "تسعى الدول المالكة للمعرفة إلى استغلالها لتحقيق المزيد من التبعية لها، ومع المحاولات الجادة الرامية إلى تدويل البحوث العلمية والتربوية تزداد تبعية الشرق للغرب وتدعم النظريات الغربية ويؤدى ذلك إلى عرقلة البحوث في الوطن العربي ومصر أو ربما يؤدى إلى جمود الفكر التربوي العربي" (٤)

(١) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية ، مرجع سابق، ص ١٨٠ .

(٢) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

(٣) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية ، مرجع سابق، ص ١٤٦ .

(٤) صبرى خالد عثمان ، أهم مشكلات البحث التربوي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة رسالة دكتوراة، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ٢٠٠٣م، ص ١٤٦ .

ونذكر أهم الآثار السلبية التي تحدثها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الدول العربية ومصر وهي كالتالي:-

- في ضوء الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية يتطلب هذا تكاليفاً باهظة تدفعها الدول العربية ومنها مصر في مقابل نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة التي تعتمد عليها الدول العربية اعتماداً كبيراً، بسبب ضعف إنتاج التكنولوجيا محلياً
- تسهم هذه الاتفاقية في زيادة نفوذ الدول المتقدمة التي ترغب في فرض هيمنتها الثقافية والفكرية على المجتمعات العربية ومنها مصر وبذلك تضمن استمرار التبعية والتي تخدم مصالحها الاستعمارية .
- نجد أن الدول العربية ومنها مصر تعتمد اعتماداً كبيراً في صناعة الدواء على بدائل لمنتجات أجنبية وطبقاً لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي هذا على زيادة كبيرة في أسعار الدواء مما يصعب على أغلبية الشعوب الفقيرة الحصول عليه.

التجديد التربوي الذي تفرضه اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية .

في الوقت الراهن تسعى الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سيطرتها على دول العلم النامي ومنها الدول العربية وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية والتي تشترط القوانين وتحفظ للدول المتقدمة حقوقها الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالإبداع وبراءات الاختراع وغيرها والتي أغلبيتها تسيطر عليه بحكم تفوقها العلمي والتكنولوجي ويؤدي هذا إلى زيادة العبء على الدول العربية ومصر ولهذا يجب عليها سرعة اتخاذ الإجراءات التي تنمي لديها قدرة الاعتماد على النفس في التصنيع والتطوير التكنولوجي ولكي يتحقق ذلك لابد من تحديث النظم التعليمية العربية القائمة بإدخال التجديد التربوي في ضوء الإمكانيات المتاحة ومنها ما يلي :-

## (١) بناء القدرة التكنولوجية الذاتية ودعمها.

إن الدول العربية أصبحت اليوم تواجه سلسلة من التغيرات التكنولوجية التي لا تقوى على استيعاب الكثير منها إلا بجهد خارق حتى تتمكن من عدم اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ولكي يتحقق ذلك لابد من الاعتماد على نفسها في بناء قاعدة علمية تكنولوجية تقوم على تخطيط جيد للإمكانيات المتاحة وذلك من خلال تطوير النظام التعليمي الذي ينمي لدى الفرد القدرة على الابتكار والإبداع حتى لا نعتمد على الدول المتقدمة التي تنادي اليوم بحقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاقية الجات والتي تمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة.

أى أن الدول العربية ومنها مصر في حاجة ماسة إلى "متابعة الثورة التقنية وأسسها العلمية وإلى تطوير نماذجها الصالحة لحاجات التنمية الشاملة بإرساء أسسها بإعداد المعلمين ، وتكوين الأجهزة الملائمة ، وصياغة المشروعات بمنطلقات قومية وجعل جميع هذه الجهود مستندة إلى الكفايات العربية وملائمة لحاجات المجتمع العربي وتجنب أخطاء نقل التقنية بصيغتها الجاهزة والاعتماد فيها على التصورات والكفايات الأجنبية"<sup>(١)</sup> ويؤدي هذا بدوره، إلى وضع أسس يقوم عليها التقدم العلمي بالدول العربية ويمكن بناء القدرة التكنولوجية لدى المواطن العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة وذلك من خلال تطوير السياسات والاستراتيجيات التربوية والعلمية بالطرق التالية:-

(١) سعيد إسماعيل على ، خصائص التعليم العام فالوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الإسرائيلي، من كتاب الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: يوليو ١٩٨٦م ، ص ١٢٧

- تطوير النظام التعليمي القائم الذي يعد المواطن العربي والمصري القادر على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة وذلك بإدخال التقنيات التربوية المتطورة بمؤسسات التعليم قبل الجامعي.
- في هذا "السياق الثقافي العلمي التكنولوجي وتحدياته تتطلب طرائق المناهج الربط بين التعليم وعالم العمل ، وبين عالم العمل والتعليم والبحث العلمي وأن تكون المهمة الحقيقية التي تتصدى لها عملية التعليم والتعلم هي السعى إلى توفير الوسائل والظروف والمحفزات التي تمكن الطالب من تحسين مستوى قدراته"<sup>(١)</sup>
- لابد من إنشاء المدارس العلمية للموهوبين وذلك من خلال انتقاء الطلاب من مدارس التعليم الأساسي ذوي الميول البحثية والتفوق العلمي وزيادة نسبة المقبولين كل عام.
- زيادة الإنفاق على التعليم بما يتمشى مع معدلات الإنفاق بالدول المتقدمة حتى يتحقق ما نرجوه، من تحسين مستوى الخريجين بما يتمشى مع التغيرات العالمية في المجال العلمي والتكنولوجي.
- العمل على نشر أهمية تطوير التعليم من خلال وسائل الإعلام المختلفة حتى تنمى لدى أفراد المجتمع حب العلم والتمسك به بدلاً من النفور الحادث الآن بين معظم طبقات المجتمع الغير قادرة على تعليم أبنائها.

(١) حامد عمار، مواكبة مناهج التعليم لمتغيرات التقدم العلمي والتكنولوجي ، من سلسلة قضايا إسلامية، تصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف ، العدد (٦٣)، جمادى الأولى ١٤٢١ هـ أغسطس ٢٠٠٠م ص١٤٧.

• أن تسهم "التربية ذاتها في إرساء أسس التقنية باعتبارها تطبيقاً للعلم في مجالات الحياة وفي توفير مقومات تطويرها وتكييفها لمطالب التنمية الشاملة"<sup>(١)</sup>

## (٢) الاهتمام بآليات البحث العلمي :

إن اجتياز التحديات الحالية والقادمة التي تواجه الدول العربية وبيئها مصر تتوقف على مدى نجاحها في تطوير آليات البحث العلمي التي تثري المكتبة العربية والمصرية بالإبداعات الأدبية ، وأيضاً باكتشاف براءات الاختراع التي تنمي قطاع الصناعة وبالتالي نعتمد على أنفسنا في التقدم العلمي والتكنولوجي في ضوء اتفاقية الجات وحقوق الملكية الفكرية الذي يمثل العامل الرئيسي في حدوث الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة.

وتشير "إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن أحد العوامل الرئيسية في اتساع الفجوة القائمة إنما يرجع - في المقام الأول - إلى أن الدول النامية على الرغم من أنها تضم (٨٠٪) من سكان العالم ، لا يتجاوز مجمل إنفاقها على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (٤٪) من مجموع الإنفاق عليها ، كذلك فإن ما يتوافر للدول النامية من العلماء والمهندسين لا تزيد نسبته عن (١٤٪) من المتاح على المستوى العالمي"<sup>(٢)</sup>

ومن الواضح أن الفارق بيننا وبين الدول المتقدمة كبير جداً ، وهذا يفرض علينا أن نسرع بتطوير آليات البحث العلمي وفي إعداد جيل من العلماء يكون قادراً على التعامل مع هذا الواقع ولكي يحدث ذلك لابد من تحديث التعليم العام بما يواكب طبيعة المجتمع

(١) سعيد إسماعيل على ، خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٢) مفيد شهاب ، أهمية التكنولوجيا في العالم الإسلامي وعلاقات التعاون بين مصر والعالم الإسلامي، من سلسلة قضايا إسلامية : تصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف ، العدد(٦٣)، جمادى الأولى ١٤٢١هـ أغسطس ٢٠٠٠م ، ص٥٤.

العربي وجذوره الحضارية وليس التحديث الذي يعتمد على الدول الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا يهتمها إلا مصالحها العامة وأن تظل الدول الفقيرة تحت سيطرتها حتى تستنزف أموالها وعقولها.

ومن المؤكد أن اجتياز هذه التحديات يتوقف على أن يعي العرب أهمية العمل المشترك في مجال البحث العلمي الذي يعتمد على إستراتيجية عربية متكاملة مخطط لها جيداً واضحة المعالم والأهداف ويمكن تنفيذها ولا تظل حبيسة الورق حتى نحقق التنمية الشاملة لمجتمعاتنا.

ويستند الإطار الاستراتيجي للبحث العلمي والتنمية على عدة عوامل أهمها ما يلي<sup>(١)</sup>:-

- إن البحث العلمي والتكنولوجي ضرورة حياة وتماطرة تقدم المجتمعات في كل مجالات نشاطها ، لذلك ينبغي أن يكون تحت إشراف وتوجيه الدولة وأن تشارك فيه كل الوزارات والمؤسسات الحكومية الخاصة .
- إن البحث العلمي والتكنولوجي استثمار حقيقي بكل معنى الكلمة ولذلك فإن كل جهد يبذل فيه أو تمويل يقدم إليه سوف يحقق عائداً مباشراً على أصحابه وعلى المجتمع كله.
- إن البحث العلمي والتكنولوجيا لا يتطوران إلا بالتواصل الوثيق مع مراكز البحوث العلمية لذلك لا بد أن تفتح أمامها كل النوافذ حتى يتوفر لها الاحتكاك المباشر الذي يصقل الخبرة ويؤدى إلى مزيد من المنافسة.

(١) مفيد شهاب ، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٧.

- إنه في نفس الوقت الذي تتجه فيه الدولة إلى امتلاك التكنولوجيا المتطورة عالية الكثافة ينبغي أن تعمل على تطوير تكنولوجيا محلية تتلاءم مع البيئة وتتمشى مع احتياجاتنا وظرءفنا الاقتصادية والاجتماعية .
- إنه لا ينبغي أن يحدث انفصال بين البحث العلمي والتنمية التكنولوجية لأنهما عنوانان متكاملان عضويًا بل وهما وجهان لعملة واحدة .
- إنه ينبغي أن تتحول فلسفة جعل البحث العلمي والتكنولوجيا جزءاً من التعليم على جعل التعليم رافداً أساسياً لهما ولذلك ينبغي أن يتطور التعليم الأساسي والتعليم العالي والجامعي لكي يهيئ العقليّة التي يتوالد فيها البحث العلمي وتنمو التكنولوجيا.
- ولذا أصبح على الدول العربية أن تواجه التحدي الأساسي ألا وهو امتلاك وسائل العلم الحديث والقدرة على تطوير بحوثها العلمية وأن تتعاون فيما بينها حتى تواجه مخاطر القرن الحادي والعشرين.
- ونرى أنه يجب على الدول العربية أن تعمل معاً من أجل تطوير آليات البحث العلمي وذلك من خلال ما يلي:-
- على الدول العربية أن تسرع باتخاذ القرارات التي تؤدي إلى زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتي لا تتعدى (٢,٣٪) من الناتج القومي.
- تقييم واقعي للوضع القائم للبحوث العلمية ومقارنتها بما يحدث في دول العالم المتقدم حتى تقف على حقيقة ما يحدث في المراكز البحثية.
- العمل على إعادة العلماء العرب المهاجرين إلى وطنهم وذلك عن طريق توفير ما يضمن لهم الاستقرار العلمي والمالي والاجتماعي والبعد عن البيروقراطية والروتين

الحكومي الذي يعطل التقدم بسبب قصر نظر المسؤولين عن العملية البحثية في الوطن العربي.

• أن تركز الدول العربية على الأبحاث العلمية والأدبية التي تسهم بدور كبير في التنمية الاقتصادية العربية.

• أن يوجد ترابط بين الأبحاث التي تجرى في الجامعات وبين الهيئات والمراكز البحثية وأن توجد هيئة مسئولة عن تطبيق هذه الأبحاث في الواقع والعمل على تسويقها بين الدول العربية.

• العمل على تشجيع الطلاب منذ الصغر على دراسة المواد العلمية وخاصة الرياضيات والطبيعة والكيمياء ومراعاة الطلاب الموهوبين في هذا المجال.

• إنشاء لجنة علمية بمجمع البحوث العربية تعمل على ترجمة المواد العلمية الموجودة بالدول المتقدمة حتى نستطيع تعريب العلوم باللغة العربية وتأخذ العبرة من الدول المتقدمة التي درست العلوم بلغتها القومية وعلى سبيل المثال اليابان والصين وغيرها.

### أهم التحديات المحلية :

إن عملية التجديد التربوي تنطبق على مبدأ أنه توجد تحديات مختلفة تفرض على التربية أن تطور نفسها حتى تستطيع مواجهة ما يحدث داخل المجتمع من تغيرات تؤثر في ترابطه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار الداخلي والارتقاء بالتنمية الاقتصادية التي تسهم في رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ومن أهم التحديات المحلية التي تواجه المجتمع المصري وتؤثر في تقدمه اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وسياسياً ما سوف نذكر منه ما يلي :-

## أولاً : الزيادة السكانية :

تعد الزيادة السكانية من أخطر التحديات التي تواجه الدول النامية ومنها الدول العربية والتي يسجل "معدل النمو السكاني فيها أعلى من معدل النمو السكاني في كل مناطق العالم وأن عدد سكان العالم العربي يتضاعف كل (٣٠ سنة) تقريباً كما اتضح أن نسبة الإعالة إلى من تقع أعمارهم بين (١٥-٦٤) سنة فيه مرتفعة عن نظيرتها في الدول النامية والدول الصناعية وأن الزيادة المطردة في عدد السكان وارتفاع نسبة الإعالة يؤثران بصورة مباشرة على عمليات التنمية البشرية"<sup>(١)</sup> ولهما تأثيرات سلبية على أفراد المجتمعات وتعوق التقدم المنشود.

ويعانى المجتمع المصرى من مشكلة الزيادة السكانية التي تعوق التنمية فى شتى المجالات المختلفة فقد بلغ "عدد سكان مصر فى ١/٧/٢٠٠٢ حوالى ٦٧,٨٨٦,٢٢٩ نسمة"<sup>(٢)</sup> وتزداد حدة المشكلة لأن الموارد الطبيعية والإنتاج لا تكفى الزيادة السكانية التي تحدث اليوم مما أدى إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وتعليمية كثيرة نلمسها فى حياتنا فقد انخفض مستوى المعيشة بين طبقات المجتمع وأيضاً ما زالت الأمية منتشرة بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة.

الزيادة السكانية تمثل تحدياً خطيراً لها أثرها على العملية التعليمية وقد تعرقل عملية التجديد التي تهدف إلى تحسين مخرجات التعليم والإرتقاء بمستوى الخدمات التعليمية نظراً لعدم التخطيط الجيد للاستفادة من الزيادة السكانية تظهر بعض المشكلات التي تؤثر فى العملية التعليمية فى مصر منها ما يلي :-

(١) أحمد المهدي عبد الحليم، التحديات التربوية للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .  
(٢) وزارة التربية والتعليم ، دليل الزيادة السكانية لتدريب المعلمين، القاهرة: وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٢م ص ٤١ .

## ١- زيادة معدلات القيد والقبول بالمدارس:

ونتيجة للزيادة السكانية - الغير مخطط لها - زاد الطلب الاجتماعي على التعليم ولهذا سارعت وزارة التربية والتعليم في استيعاب المزيد من التلاميذ بالتعليم قبل الجامعي "فقد تطورت أعداد التلاميذ في جميع المراحل إلى (١٥٤٣٥٥٠٠) تلميذ في عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤م) بواقع (٨٠٥٧٦١٦) بنين و(٧٣٧٧٨٨٤) بنات بعد أن كانت (١٢١٠١٨٤٦) تلميذ عام ١٩٩١/١٩٩٢م بواقع (٦٦٥٦٩٣٦) بنين و(٥٤٢٣١٧٨) بنات وبذلك تكون نسبة الزيادة (٢٧,٥٥٪) وارتفعت نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية إلى (٩٤,٩٪) والنسبة الإجمالية للاستيعاب الكلي (١٠٤,٤٪)"<sup>(١)</sup>

ويتضح أن نسبة الاستيعاب بالتعليم العام زادت بمعدل كبير جداً والسبب يرجع إلى الزيادة السكانية، وهذا في ضوء غياب التخطيط الاستيعاب مثل هذه المعدلات فيمثل هذا عقبة تواجه الحكومة وتعوق العملية التعليمية الغير مؤهلة لاستيعاب هذه الأعداد ومن هذا المنطلق يجب سرعة اتخاذ الإجراءات التي تستطيع استقبال هذه الأعداد من التلاميذ ولكي يتم ذلك لابد من تحديث التعليم بأساليب متطورة تعتمد على التجهيزات التكنولوجية الحديثة وأن يتغير دور المعلم والإدارة كاتجاه نحو التجديد التربوي .

## ٢- الحاجة إلى زيادة أعداد المباني المدرسية:

أدت الزيادة السكانية إلى زيادة الإقبال على التعليم مما ترتب عليه الحاجة إلى أبنية تعليمية جديدة لتستوعب هذه الزيادة " فقد تم إنشاء (١٣١٧) مدرسة جديدة خلال العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م ليرتفع إجمالي عدد المدارس في مصر إلى (٣٦٣٣٢) مدرسة"<sup>(٢)</sup>

(١) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم، التعليم المصري في مجتمع المعرفة، القاهرة: وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣م ص١٩٨.

(٢) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم المشروع القومي لتطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١٧.

وبالرغم من التوسع في إنشاء المدارس فإنها لا تستطيع استيعاب الزيادة في عدد التلاميذ وهذا يسبب مشاكل عديدة منها ازدحام كثافة الفصول بالمدارس وأيضاً بعض المدارس تعمل أكثر من فترة وهذا يتعارض مع التطور الذي تسعى إليه الدولة بالرغم من الميزانية الكبيرة التي توفرها للعملية التعليمية .

#### ٢- زيادة الإقبال على الدروس الخصوصية :

والزيادة السكانية تؤدي بدورها إلى نقص كفاءة النظام التعليمي وأيضاً تعرقل تقدمه وتجعل اليوم الدراسي الكامل عدة فترات قصيرة لا تفي بالاحتياجات التعليمية فضلاً عن تكديس الأعداد الضخمة من التلاميذ كما جعلت وباء الدروس الخصوصية يتفشى نتيجة ازدحام الفصل المدرسي أو نقص الاستيعاب لدى الطلاب ، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم على المعدلات المعقولة<sup>(١)</sup>

ومما لاشك فيه أن هذا سوف يزيد من العبء على الأسرة المصرية التي تتحمل مصاريف الدروس الخصوصية حتى توفر لأبنائها قدراً من التعليم الذي لا يتوفر داخل المدرسة نتيجة لازدحام الفصول بسبب الزيادة السكانية التي تفوق المعدلات التي تخطط لها الدولة .

#### ٤- الاستعانة بأفراد غير مؤهلين علمياً ولا تربوياً؛

نظراً للزيادة السكانية الكثيفة التي ترتب عليها زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم ارتفعت نسبة المقيدون بالمرحلة التعليمية المختلفة<sup>(١)</sup> الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى هيئات التدريس المؤهلة بعدما انخفضت نسبتهم لعدد الطلاب وقد اضطرت أجهزة التربية والتعليم لمواجهة هذا التدفق السكاني الهائل إلى الاستعانة بأفراد غير

(١) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٧م ، ص٦٠.

مؤهلين علمياً ولا تربوياً للمساعدة في عملية التدريس بالمدارس مما أدى مع مجموعة أخرى من العوامل إلى انخفاض مستوى التعليم ومستوى الخريجين.<sup>(١)</sup>

ومن هنا كان ضرورياً على الدولة أن تستعد لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وذلك بإعداد هيئة التدريس المؤهلة علمياً وتربوياً وأصبح الآن لدينا عدد كبير من كليات التربية تقوم بإعداد المعلمين المؤهلين من أجل تلبية احتياجات المجتمع في ضوء زيادة الإقبال على التعليم وبالرغم من ذلك نجد أن الدولة في أحيان كثيرة تستعين بغير المؤهلين تربوياً للقيام بعملية التدريس وهذا يؤثر في العملية التعليمية ويقلل من أهمية التطورات التربوية التي دخلت النظام التعليمي المصري.

### دور التجديد التربوي في مواجهة الزيادة السكانية:

إن مشكلة الزيادة السكانية لها تأثيراتها على العملية التربوية لما ستحدثه من زيادة في الإقبال على التعليم وهذا بدوره يؤدي إلى عجز الحكومة في مواجهة هذا الإقبال على التعليم وفي نفس الوقت يعرقل جهود التنمية ولكن من خلال تطوير النظام التعليمي بالاعتماد على التجهيزات التكنولوجية المتطورة يمكن مواجهة مشكلة الزيادة السكانية والاستفادة منها في دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ما يلي:

#### ١- تجديد الأهداف التربوية :

تستطيع التربية من خلال إعادة صياغة أهدافها وتجديدها مواجهة الانفجار السكاني الذي يهدد جهود التنمية بالدول النامية ومنها مصر" وهذا في حد ذاته يفرض على التعليم أن يعيد بناء أهدافه ومناهجه ووسائله بشكل تدرك معه الأجيال الجديدة كيفية مواجهة الحياة المستقبلية بعقلية علمية وتكنولوجية يتمكنون بها من مواجهة

(١) ضياء زاهر وآخرين، التخطيط لمستقبل التكنولوجيا التعليمية في النظام التربوي ، القاهرة :مركز الكتاب للنشر، ١٩٩١م، ص ١١- ١٢.

المواقف التكنولوجية الحديثة" (١) التي تتماشى مع سمات عصر المعلومات والتقدم الذي يسود عالم اليوم .

ولكى يتحقق ذلك لابد من مشاركة مختلف قطاعات الدولة والهيئات التي يتكون منها المجتمع "وذلك من اجل تحديد الأهداف وتوفير الوسائل الضرورية للإنجاز بحيث تصبح وزارة التربية والتعليم جهازاً للتنفيذ مع التركيز على كل العوامل التربوية التي ستساعد على تحقيق الأهداف" (٢) والتي تخدم النظام التعليمي وتحقق متطلبات تنمية المجتمع وتطوره.

والتربية هي المسئولة عن مواجهة الأخطار التي تهدد كيان الأمة ولكي يتم ذلك لابد من تبنيها أهداف تربوية واقعية لا خيالية يمكن تحقيقها في ضوء الإمكانيات المتاحة وتتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي تعبر عن الثقافة العربية الإسلامية وفي نفس الوقت تنمي لدى طلابنا روح الابتكار والإبداع والتفكير العلمي وأيضاً تنمي المهارات الأساسية وإكسابهم القدرة على التعليم الذاتي ولهذا يجب على القائمين بالعملية التعليمية إعادة صياغة الأهداف العامة للتعليم وتبنى سياسة التطوير والتجديد بكافة المراحل التعليمية لكي تستفيد من الزيادة السكانية بحيث لا تصبح مشكلة بل تتحول إلى هدف تنموى يخدم المجتمع المصري.

## ٢- التخطيط المستقبلي للتربية :

ينتج عن الزيادة السكانية الكثير من المشكلات التي لها انعكاساتها على العملية التعليمية بحيث أصبحت غير قادرة على تحقيق رغبة أفراد المجتمع فى زيادة الطلب على التعليم ويظهر ذلك فى "مجال التخطيط التربوى من حيث قلة توافر الكفاءات البشرية

(١) على عبد المحسن تقي، فيصل الراوى رفاعى، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) محمد الزعبي، مرجع سابق، ص ١٢.

اللازمة، والتركيز في هذا التخطيط ينصب بصفة عامة على الجانب الكمي فقط دون الاهتمام الكافي بالجانب النوعي، من أجل المساعدة على الرفع في فعالية التعليم وإنتاجيته<sup>(١)</sup>

ولهذا تظهر أهمية التخطيط المستقبلي للتربية والمبنى على أسس علمية سليمة تتمشى مع الإمكانيات المتاحة لطبيعة المجتمع المصرى وتأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية التي أصبحت اليوم مشكلة تعرقل كافة جهود الدولة وتؤثر في الاقتصاد الوطنى.

والتخطيط المستقبلي للتربية "يتناول التعليم من الداخل حيث التلاميذ والمناهج وأساليب التدريس والتقويم والمعلمين والإدارة والتنظيمات والأبنية المدرسية والتجهيزات وغير ذلك من المدخلات في رسم ويعين مسارها وصفاتها الكمية والنوعية خلال عدد من السنوات المقبلة وذلك فى ضوء الواقع الراهن للنظام التعليمى واحتياجاته التنموية وبالاستناد إلى علاقات هذا النظام بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة ووظيفته فى تلبية احتياجاتها التربوية للمواطن وفى القوى العاملة وذلك حسب الإمكانيات والموارد المتاحة للتعليم"<sup>(٢)</sup>

وبهذا فإن التخطيط المستقبلي للتربية هو الطريق الذى يسهم بدوره فى مواجهة الزيادة السكانية والتغلب على زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم.

**ثانياً : عدم ربط التعليم بسوق العمل :**

الواقع يؤكد أن القرن الحادى والعشرين يتميز بسرعة فائقة فى التغير والتطور فى مجالات الحياة وظهور تخصصات ومهن جديدة لم تكن موجودة من قبل وسوف يؤدي هذا بدوره إلى زيادة الأعباء على الدول العربية ومصر التى مازال يعاني نظامها التعليمى من

(١) محمد الزعيمى، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) انطوان حبيب رحمة، التخطيط التربوي، ط٢، دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص ٦.

مشكلات " حيث أنه يهتم بالكم أكثر من اهتمامه بالكيف، وذلك في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي وفي جميع مستوياتها وأنواعها وتتردد في عمليات التجريب والتجديد التربوي وأصبح المجتمع العربي لا ينتمي إلى واقع المجتمع في كليته وشموله، بل يتضمن صور ونماذج وصيغ غريبة عنه في فلسفته وأهدافه ومحتواه على الرغم من محاولات التكييف التي تحدث له من أن لآخر فإن هذه المحاولات تركز على الشكل والكم أكثر مما تنفذ إلى الجوهر والنوعية، مما يؤدي إلى إهدار في الطاقات البشرية والجوانب المادية والمالية"<sup>(١)</sup> وتخلف عن التقدم العالمي.

ونجد أيضاً أن النظم التربوية العربية تفتقد إلى التخطيط الجيد الذي يربط بين التعليم واحتياجات المجتمع من العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التطورات التكنولوجية التي تسود جميع قطاعات المجتمع لأنه يوجد " إنفصال بين ناتج التعليم الرسمي عن مطالب سوق العمل وغياب التنسيق بين التخطيط للتعليم والقوى العاملة وبين ما تتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها ومع عدم التوازن بين التخصصات النظرية والعملية وعزوف بعض الشباب عن الالتحاق بالتخصصات العملية"<sup>(٢)</sup>

وهذا يتعارض مع متطلبات العصر الذي يهدف إلى تحقيق التقدم العلمي من خلال زيادة الطلب على التخصصات العملية التي تسهم في إعداد جيل من الشباب ذي العقلية العلمية التي تتعامل مع التكنولوجيا المتطورة.

ولهذا لا يزال نظامنا التعليمي بعيداً كل البعد عن القيام بدوره في إعداد الفرد القادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية والذي يحقق متطلبات المجتمع في التنمية

(١) على السيد أحمد طنش، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٢) فايز رشاد الشناوي، توحيد نظم التعليم العربية في تكاملها مدخل لتغيير واقع التعليم في البلاد العربية، المؤتمر السنوي الثالث إدارة التغيير في التربية وإدارته في الوطن العربي في الفترة من ٢٣/٢١ يناير، كلية التربية جامعة عين شمس، الجزء الثاني، ١٩٩٥م، ص ٢٣٧.

الاقتصادية ويرجع ذلك" إلى أن التعليم فقد قيمته في حد ذاته وأصبح مجرد وسيلة للحصول على شهادة تؤهل حاملها لشغل وظيفة ما وأصبح الهدف الحقيقي المستمر في مصر هو نجاح التلميذ في الامتحان والانتقال من صف إلى صف حتى يحصل على الشهادة ونتج من هذا الوضع وجود أنصاف حاملي الشهادات ولديهم من المعرفة قدر متواضع ومن القيم التربوية قدراً أكثر تواضعاً ولم يعد التعليم عاملاً لزيادة الكفاية الشخصية يمنح صاحبه وجهة نظر ناضجة في الحياة." (١)

وبذلك تنحصر وظيفة التعليم في إعداد الموظفين بالرغم من تكس دواوين الحكومة والقطاع العام بهم، وهذا لا يتسم مع متغيرات العصر الذي نعيشه في ضوء الانفتاح الاقتصادي والسوق الحر" الذي أصبح في حاجة ماسة إلى المؤهلين بمهارات الحاسب الآلي على مستويات العمل ابتداء من الوظائف العادية إلى الوظائف التخصصية وخبراء الطاقة والمحركات الكهربائية والأجهزة الطبية والمواصلات وصناعة وتجهيز الأغذية ومكافحة التلوث والإلكترونيات والخبراء المتخصصين في الإلكترونيات ونظم المعلومات والهندسة الوراثية وخبراء التسويق وإدارة الوقت والإعلام التلفزيوني واستصلاح الأراضي الصحراوية واقتصاديات المشروعات والسياحة والفندقة ودراسة الجدوى ومنتجو الشركات السلوكية والاتصالات ، وهو ما يتطلب وجود تنوع في تخصصات التعليم العربي والمصري وتعدد نماذجه لمواجهة حاجة السوق ومطالب التنمية" (٢)

وإلى يتحقق ذلك لابد من ربط التعليم باحتياجات المجتمع والتنمية ويتم ذلك من خلال الاعتماد على تطوير التعليم بما يتمشى مع ثقافة وطبيعة المجتمع العربي والمصري

(١) على أحمد حمدي، "دراسة تقويمية لواقع التعليم قبل الجامعي"، مؤتمر قضية التعليم في مصر أسس الإصلاح والتطوير (في الفترة من ١٣-١٥ أكتوبر)، كلية التربية بأسبوط جامعة أسبوط المجلد الأول، ١٩٩٠م، ص ٣٥-٣٦.  
(٢) محمد فوزي عبد المقصود ، اتجاهات الفكر التربوي المعاصر في إسرائيل . التحديات وسبل المواجهة ، القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م ، ص ٢١٨.

ومن ثم تصبح الحاجة ماسة إلى تغييرات جذرية في التربية العربية حتى تعد الإنسان القادر على مواجهة التحديات المرتبطة بواقعه والتعامل مع المستجدات العلمية والمهنية التي تهتم ببناء المجتمع والعمل على تقدمه.

ويذكر السيد سلامة الخميس، أنه ينبغي على التربية العربية أن تعد الإنسان العربي الجديد المحدث والقادر على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية والقادر على تجويد الواقع العربي وأيضاً في بناء شخصيته وأن تكسبه عدة صفات ومنها ما يلي: (١)

● بالقدرة على التفكير العلمي القائم على التحليل والنقد والذي يبعده عن عالم الخرافات والأساطير الفكرية والذي يحميه من عمليات - غسيل الدماغ - التي يتعرض لها الإنسان العربي.

● بامتلاك الخيال والطموح إلى الأفضل.

● بحب المعرفة لذاتها والسعي للتزود منها كلما أمكن.

● بالمرئنة العقلية والتسامح الفكري وعدم التعصب والجمود.

● بالاستعداد العقلي والنفسي لقبول التغيير والتكيف معه والإسهام في إحداثه.

● بتقدير قيمة الوقت وحسن استثماره.

● بالإيمان بالعمل كقيمة وكنشاط إنساني يضيف السعادة والحيوية على حياة الإنسان .

● الإيمان بالإتقان ودقة التنفيذ.

● بالعقلانية في التفكير والسلوك.

● بالنظرة المستقبلية والبعد عن النظرة الآنية للأمور.

● بالإيمان بقيمة العلم والتكنولوجيا والتعامل الرشيد مع منجزاتها.

(١) السيد سلامة الخميس، مرجع سابق، ص ١٧٩-١٨٠.

- بالانتماء القومي والعميق للعائلة والوطن والأمة العربية الإسلامية.
- التمسك بالقيم الخلقية العربية والإسلامية الرفيعة.
- بالإبداع والعمل والأخلاق.
- بالوعي الاجتماعي والمستقبلي وتطويره.

ومن هنا تتضح الحاجة "إلى الاهتمام بالتربية المستقبلية باعتبار أن التربية هي صناعة الإنسان الذي هو صانع التقدم وأن نبحت في تربية المستقبل التي تتميز بأنها تربية توقعية تتوقع ما يمكن أن يحدث وكيفية تحاشيه أو مقاومته أو تغييره؛ قبل أن يقع كما أنها أيضاً تربية تشاركية تضع الإنسان أمام مشكلات تستدعي الوعي والفهم لفرع متداخلة من المعرفة الإنسانية وأخيراً فإنها تربية مستديمة يتعلم الإنسان كيف يكون إبتكارياً منتجاً"<sup>(١)</sup>

وإكى يتحقق ذلك لابد من التجديد التربوي الذى يسهم فى رفع مستوى الخريجين وأيضاً إدخال تخصصات علمية حديثة متطورة تتمشى مع التغيرات العالمية فى هذا المجال حتى تستطيع التربية تلبية احتياجات سوق العمل وعوامل الإنتاج وأن يكون التجديد نابعاً من الفكر العربى بأيدٍ عربية تعمل لصالح الأمة العربية وأن تبني الإنسان القادر على مواجهة التحديات وفى نفس الوقت يسهم فى تقدم المجتمع فى المجالات العلمية والتكنولوجية.

وإكى تنجح التربية فى ربط التعليم بسوق العمل الذى تفرضه المتغيرات المحلية والدولية ، لابد من اتخاذ بعض الإجراءات الفعالة وذلك من خلال التجديد التربوي ومنها ما يلى:-

(١) سعاد محمد عبد الشافى ، مرجع سابق، ص ٨٩.

- تطوير المناهج من خلال إضافة مناهج علمية تنمى لدى الطلاب القدرة على التعامل مع المهن الجديدة التى تلبى احتياجات سوق العمل.
- أن ينمى المعلم لدى طلابه ربح حب العلم والإبداع واحترام العمل حتى يتكون لديهم حب إتقان العمل والاهتمام به.
- أن يوجد تنسيق بين القوى العاملة ومخرجات التعليم الفنى والعمل على فتح أقسام جديدة تتماشى مع متطلبات سوق العمل فى ضوء التطورات التكنولوجية.
- أن ينظر المسئولون عن التعليم على أنه استثمار له عائد اقتصادي كبير إذا خطط له تخطيط جيد وربطه بخطة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الدراسات المستقبلية فى هذا المجال.
- على القطاع الخاص المساهمة فى تمويل التعليم وأيضاً المشاركة فى التدريب أثناء الدراسة وبعد الدراسة فى ضوء خطة تخدم المجتمع من خلال تلبية احتياجاته وسوق العمل بالعمال المهرة ذوى التخصصات الحديثة.
- أن تقوم وسائل الإعلام بدورها فى توعية المواطنين بأهمية تطوير التعليم.

### ثالثاً : ضعف الترابط بين التخطيط التربوي والتنمية الشاملة :

التخطيط السليم هو الذى يعالج المشكلات المستقبلية فى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ويسعى إلى حلها ولكى يتحقق ذلك لابد "أن يقوم على وسائل مناسبة تعتمد على مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة لبدائل واضحة وفقاً لأولويات مختارة بعناية ويهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانات المتاحة"<sup>(١)</sup>

(١) أحمد على الحاج محمد ، التخطيط التربوي، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٢، ص ١٢١.

ولكى تتحقق التنمية الشاملة لابد أن تعتمد على منهجية التخطيط الشامل بأبعاده التنظيمية والتوجيهية والذي يعتمد "على التوظيف الأمثل للإمكانات المادية والبشرية وتحديد مسؤوليات كل من المشاركين وتقسيم العمل إلى مراحل إذا دعت الضرورة إلى هذا وجدولة العمل في كل مرحلة بحيث تتضح المسؤوليات ورسم الخطط"<sup>(١)</sup> المناسبة لتغيير الوضع القائم بهدف إعداد الكوادر البشرية التي تخدم عملية التنمية وتؤدي إلى زيادة الدخل ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

ويتم ذلك بالاعتماد على التخطيط التربوي الذي يمثل جزءاً من التخطيط الشامل يختص بقطاع التربية "ويرتبط مع التخطيط للقطاعات الأخرى في تناول وتكامل وتفاعل ليأبى احتياجاتها التربوية وبخاصة منها حاجاتها من القوى العاملة المتعلمة المؤهلة للعمل وليستفيد من مواردها في تأمين حاجاته من القوى البشرية والوسائل المادية"<sup>(٢)</sup> ولكن الواقع يؤكد أن الدول العربية ومنها مصر تفتقد إلى التخطيط التربوي الجيد الذي يربط بين قطاع التعليم والتنمية البشرية ويتضح هذا في أن التعليم لا يعد الكوادر البشرية المؤهلة لسوق العمل الحالي ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة البطالة وعدم اقتناع أفراد المجتمع بنوعية التعليم القائم.

ومن هذا المنطلق يجب على المسؤولين عن العملية التعليمية الاعتماد على التخطيط التربوي الذي يقوم على "الرؤية الشاملة الواسعة والتي تحاول النظر إلى التعليم في إطار المجتمع ككل بكل ما فيه من قوى وعوامل ومؤثرات"<sup>(٣)</sup> ولكي تنجح النظم التعليمية في

(١) محمود أحمد شوق، الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية في ضوء التوجهات الإسلامية ، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨م، ص ٤١٩.

(٢) انطوان حبيب رحمة ، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) محمد علي حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم ، القاهرة: الدار المصرية ، ١٩٩٥م ، ص ١٥.

تلبية متطلبات التنمية بالدول العربية لابد لها أن تعتمد على التخطيط الاستراتيجي والاهتمام بالجوانب التالية:

## ١- التخطيط السكاني :

يركز التخطيط السكاني على بناء القوى البشرية والنهوض علميا من خلال

ما يلي:-

- النشر الكامل للتعليم الأساسي مع إطالة فترته الإلزامية.
  - استخدام نسق مؤسسي لتعليم مستمر مدى الحياة فائق المرئنة ودائم التطور.
  - إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم مما يؤدي إلى التميز والحدثة والإبداع كمدخل للمعرفة العلمية والثقافية الحديثة.
- ولكى نضمن لشعبونا مسaire التقدم والتطورات التكنولوجية والتحديات التي تفرض نفسها علينا لابد من الاعتماد على التخطيط السكاني "باعتبار السكان عنصر رئيسي في كل تنظيم اجتماعي سواء أكان تربوياً أم ثقافياً أم اقتصادياً وهم يحملون الصفات الاجتماعية المختلفة فتكون لهم صفاتهم التربوية والثقافية والاقتصادية وسواها"<sup>(١)</sup>

ويُعد هذا أول خطوة نحو التقدم لأن التنمية البشرية "تستدعي النظر إلى الإنسان هدفاً في حد ذاته حين تتضمن كينونته وصيرورته"<sup>(٢)</sup> والوفاء بحاجة الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة بالاعتماد على التعليم في بناء الكوادر البشرية التي تلبى احتياجات المجتمع في ضوء التغيرات العالمية.

(١) انطوان حبيب رحمة ، مرجع سابق، ص ٢٦.  
(٢) حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب ١٩٩٩م، ص ٣٠.

## ٢- التخطيط الاقتصادي :

ويركز التخطيط الاقتصادي على أعداد القوى العاملة التي تساعد على زيادة الدخل وتساهم في زيادة الإنتاج لأن التخطيط الاقتصادي "يتمثل في تأكيده وأولوياته على نمو الناتج القومي وقيمة النقدية وما يرتبط بذلك من سياسات مالية واستثمارية ومشروعات تستهدف تقرير النتائج من خلال معدلات النمو الاقتصادي ومن التحسن في متوسط دخل الفرد من الناتج القومي والاجتماعي".<sup>(١)</sup>

ولكى يتحقق ذلك لابد من الاعتماد على تطوير النظام التعليمي بما يواكب مظاهر التقدم التكنولوجي التي تسود المجتمع العالمي المعاصر وذلك من خلال الاعتماد على التخطيط التربوي الذي يخدم قطاع التنمية الشاملة ويحقق متطلبات أفراد المجتمع في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية وأيضاً في ضوء المعايير الثقافية والاجتماعية التي تمثل طبيعة المجتمع المصري المستمدة من الحضارة الإسلامية.

### رابعاً : ضعف الذاتية الثقافية في التربية العربية :

تحرص أى دولة على الاحتفاظ بهويتها الثقافية التي تعبر عن حريتها وقيمتها وعقائدها وبعثها التي تمثل أداة للتواصل نحو الشخصية لدى أفرادها وذلك من خلال الاعتماد على النظام التعليمي النظامي وغير النظامي ودائماً تسعى الدول الاستعمارية إلى طمس ملامح الذاتية الثقافية للدول المستعمرة حتى تظل تابعة لها ثقافياً واقتصادياً.

وإذا كان العالم العربي يعاني من أزمة في الذاتية الثقافية فإن هذه الأزمة ذات أبعاد عامة وذلك "لان التربية العربية لم تبني على فلسفة عربية واضحة، فهي في قطر مركب تنطلق من فلسفة وطنية مغلقة نادراً ما تبرز الصلات القومية بالأقطار العربية الأخرى وهي في قطر آخر تنطلق من فلسفة قومية اشتراكية تدعو للوحدة والحرية الاشتراكية

(١) المرجع السابق ، ص ٣٠.

وهي في قطر ثالث تنطلق من تصور عربي وفي قطر رابع تنطلق من منطلق قومي عربي فالتربية لم تستمد فلسفتها من غاية محددة واضحة وإنما نظمت في أدوار متعاقبة سيطرت عليها تقاليد الدولة المستعمرة لهذا القطر أو ذاك ، وهي في تقليدها أو تجديدها لم تبني على تجارب نفسية اجتماعية مستمدة من التاريخ العربي المشترك للبلدان العربية<sup>(١)</sup> ومن ثم فإن التعليم العربي لم يبن على أسس ثقافية واجتماعية واقتصادية تعبر عن طبيعة المجتمع العربي وبذلك "تنقصه الفلسفة الواضحة والهوية الذاتية الثقافية التي تحدد منطلقاته، فلسفة التربية يجب أن تنشق من عالم الواقع"<sup>(٢)</sup> الذي يعبر عن الشخصية العربية بكل مقوماتها.

وإلى ينجح النظام التعليمي العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة لا بد من الاعتماد على التجديد التربوي الذي يلائم طبيعة البيئة العربية ويعبر عن ثقافتها وذلك بالاعتماد على فلسفة تربوية واضحة المعالم تنطلق من فكر عربي يلائم الحاضر والمستقبل وينمي قيمنا الإنسانية والحضارية وأيضاً ينمي قدرتنا العلمية والتقنية ويقوى ترابط المجتمع وكيانه الاجتماعي ويؤدي هذا بدوره إلى تقدم المجتمع وتطور، والبعد عن التبعية التي أصبحت اليوم في كافة مجالات الحياة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

ولذا فإن النظام التعليمي مطالب "بأن يؤهل في نفوس المتعلمين الانتماء إلى أمة الإسلام وإلى الأمة العربية انتماء تاريخ وتراث ومصير وأن يوفر فرصاً كافية أو مسارات تعليم حوارية وصریح حول الأوضاع الراهنة في العالم العربي وتحليل الأسباب والعوامل التي تضافرت في تدني العلاقات بين أقطاره؛ سواء في تلك العوامل الداخلية الفاعلة في المجتمعات العربية، والعوامل الخارجية وكيف يتأتى لأقطار العالم العربي أن تدلف إلى

(١) السيد سلامة الخسيس، مرجع سابق، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٣.

القرن الحادى والعشرين مجمعة على أهداف عامة من شأنها حماية الأمن القومى العربى واستغلال الثروات الطبيعية والبشرية فى دول العالم العربى لصالح مواطنى هذه الدول والإسهام فى التقدم الحضارى للإنسانية ومقاومة مظاهر الاستكبار والاستعلاء عالمية كانت أم إقليمية أو وطنية" (١)

ولكى يتحقق ذلك لابد من الإسراع بتطوير التعليم العام العربى والمصرى بواسطة التجديد التربوى لكافة مكوناته التى تشمل المناهج والمعلم والطالب والإدارة وذلك من خلال الاعتماد على الأجهزة التكنولوجية التعليمية الحديثة التى تساعد على تنمية الابتكار والتفكير والإبداع العربى وأيضاً تنمى لدى أفراد المجتمع الانتماء للوطن والأمة العربية من خلال تقوية الذات الثقافية التى تعبر عن الهوية العربية بكل مقوماتها الحضارية.

#### أهم التحديات داخل النظام التعليمى :

تفرض علينا الأوضاع والتحديات تصوراً جديداً للنظام التعليمى بمكوناته المختلفة إذا كنا بصدده تنشئة جيل يستطيع أن يواجه هذه التحديات أو أن يتعامل معها بأسلوب مثير وفعال فلا بد من تحديث النظام التعليمى العربى والمصرى بما يواكب ما يحدث بالدول المتقدمة ولكى يحدث ذلك لابد من مواجهة التحديات التى توجد داخل النظام التعليمى نفسه ونذكر منها ما يلى:-

#### أولاً : قصور المناهج وطرائق التعليم :

فالملاحظ أن المسافة ما زالت طويلة ومعقدة فيما يخص تطوير مناهجنا التعليمية وذلك لعدم معاصرتها للتقدم فى مجال المعرفة وللمتطلبات التعليمية الحقيقية " وذلك لأن الاهتمام بالتلقين يأخذ قسطاً أكبر من الاهتمام بتطوير القدرات العقلية المتنوعة ولهذا فإن

(١) أحمد المهدي عبد الحليم ، إعادة بناء التعليم لماذا وكيف ؟ ، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩م ص ٥٣.

هذه المناهج راكدة في محتواها وطرقها وأساليب تقويمها ونقص وسائلها التعليمية وفي ضعف الترابط بين عملياتها ، مما يتولد عنه ضعف كفايتها الداخلية ونقص ملاءمتها لأحوال بيئتها وخصائص مجتمعاتها ، كما يترتب عليه ضعف كفايتها الخارجية<sup>(١)</sup> وما زالت هناك أيضاً مناهجنا التقليدية . التي بها الكثير من الحشو، وتعتمد على طرائق التعليم التي تقوم على الحفظ والتلقين" وهذا يتناقض تناقضاً جوهرياً مع ظاهرة الانفجار المعرفي وتضخم المادة التعليمية في عصر المعلومات وبالتالي فإن مهمة التعليم لم تعد هي تحصيل المادة التعليمية بل تصبح تنمية مهارات الحصول عليها وتوظيفها وتنمية النشء على الإبداع والابتكار"<sup>(٢)</sup>

ومن هنا كانت الضرورة الملحة للدول العربية ومصر بسرعة تبنيها سياسة تطوير التعليم قبل الجامعي بإدخال مناهج جديدة تنمي روح الابتكار والإبداع في عصر المستحدثات التكنولوجية الجديدة ، وأيضاً تطوير أساليب التدريس بالاعتماد على الأجهزة التكنولوجية المتطورة مثل الحاسب الآلي والوسائط المتعددة والقنوات الفضائية التعليمية وغيرها حتى يمكننا إعداد الفرد الذي يستطيع التعامل مع ما يستجد من مواقف ومشاكل مستحدثة.

ولهذا سارعت مصر بتطوير المناهج والمواد التعليمية لتمكين من مواكبة التقدم ولتأخذ مكانتها اللائقة بين الأمم في القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال تحديد ملامح الرؤية المستقبلية لتطوير المناهج وكان أهم بنودها ما يلي<sup>(٣)</sup>:-

• أن تتطور أهداف المناهج في ظل قيم المجتمع والتطورات العالمية.

(١) محنت الزعيم قيوم ، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) إبراهيم عبد الوكيل الفار، تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م، ص ١٨٠.

(٣) وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم المشروع القومي لتطوير التعليم ، القاهرة: وزارة التربية والتعليم ١٩٩٩م، ص ٦٠.

• أن تواجه المناهج التوترات والتحديات المتوقعة في المستقبل دون التخلف عن المستحدثات العالمية.

• تحويل التركيز في المناهج من التعليم إلى التعليم وتنمية القدرة على التعليم الذاتي.

• تطوير أساليب التعليم وربط محتوى الدراسة بالحياة الفعلية .

ويتضح من الرؤية المستقبلية لتطوير المناهج في مصر أن يقترن التعليم النظري بالممارسة العملية والتأكيد على المهارات التي تمكن أفراد المجتمع من مزولة الأعمال بنجاح وأيضاً ارتباط محتوى المناهج بالحدثة وفي الوقت ذاته ملاءمتها لواقع المجتمع وثوابته الثقافية التي تحافظ على ترابطه ووحدته وبهذا فنحن بحاجة ماسة لتطبيق هذه الرؤية المستقبلية لتطوير مناهجنا على أرض الواقع وليس على الورق فحسب حتى يحقق التطوير الأهداف المنشودة منه ويسهم في تنمية الإنسان المصري المعاصر الذي يستطيع مواجعة المستقبل ومشكلاته.

ثانياً : الهدر التعليمي.

هناك تبديد وإهدار تعليمي في معظم المجتمعات العربية "ومظاهر التبديد عديدة أهمها: البطالة السافرة والمقنعة وعدم تنمية قدرات الخريجين ، وعزوف الخريجين عن العمل المهني وتسرب أعداد كبيرة من مراحل التعليم الأساسي ، لعدم إيمان أولياء الأمور بجدوى التعليم أو عجزهم عن مواجعة تكاليفه الظاهرة والخفية بالإضافة إلى عدم قدرة المدارس على إستيعاب الأعداد الزائدة نتيجة النمو السكاني" (١)

(١) فايز رشاد الثناوى مرجع سابق، ص ٢٣٧ .

"ويتمثل الفاقد في معدلات الرسوب العالية والتسرب من التعليم والأعداد الكبيرة من التلاميذ الذين يعيدون سنوات في الدراسة فيزيدون من تكلفة التعليم"<sup>(١)</sup> كل هذا يوضح مدى ضعف النظام التعليمي القائم بالدول العربية ومصر، ولكن في هذه الفترة يمكن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية التي تسهم في تطوير النظام التعليمي العام القائم وتلعب دوراً في جذب الطلاب ورفع مستوى التحصيل وبالتالي تقل نسبة الرسوب والتسرب.

وتضيف ماجى الحلوانى حسين<sup>(٢)</sup> أن الفاقد التعليمي يتمثل في آلاف الطلاب الذين لا يواصلون مراحل التعليم لأسباب متعددة منها: مساعدة الأسرة على تحمل تكاليف الحياة، الزواج المبكر للفتيات، المرض، استخدام الأطفال كعامل مساعد مع رب الأسرة والاعتماد على العمل اليدوى على اعتبار أنه يؤدي مكاسب سريعة، التعثر في الدراسة.

ولهذه الأسباب قد لا يواصل بعض الطلاب تعليمهم ويخرجون إلى الحياة في سن مبكرة وهم غير مسلحين بالعلم أو الحضارة في عصر لا مكان فيه إلا للذين يواصلون تعليمهم حتى يستطيعوا مواجهة صعوبات الحياة ولهذا يتعين على المربين أن يضعوا في بؤرة اهتمامهم تطوير التعليم بما يتمشى مع تغيرات الأوضاع الحالية ويؤدي هذا بدوره إلى إحداث تغيرات جذرية بالمنهج وأساليب التدريس المتبعة - حتى تقلل من الفاقد التعليمي - بالاعتماد على التقنيات التربوية المتطورة في هذا المجال.

(١) على عبد المحسن تقي، فيصل الراوى رفاعى، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) ماجى الحلوانى حسين، تكنولوجيا الإعلام في المجال التعليمي والتربوي، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٩ م ص ٩٨.

### ثالثاً : زيادة كثافة الفصول :

إذا نظرنا إلى أعداد التلاميذ داخل الفصول المدرسية في المرحلة التعليمية قبل الجامعية سوف نجد أن عدد الفصول لا يقل عن ٣٥ طالباً وقد يزيد وهذا يؤثر بدوره على التحصيل الدراسي للطلاب.

وهنا لابد من وقفة حاسمة "إزاء تضخم عدد التلاميذ في الفصل وإن المعدل السائد في الدول المتقدمة وفي دول العالم الثالث التي حققت تقدماً اقتصادياً بارزاً يدور حول العشرين تلميذ للمعلم ، ولكن المعلم في بعض الدول العربية يواجه فصلاً يضم خمسين تلميذاً ، وهذا يؤثر في عدم تعرف المعلم بهم وأيضاً عدم متابعة تقدمهم أو تخلفهم وأيضاً يؤثر في الأنشطة التعليمية التي يشرف عليها"<sup>(١)</sup>

وذلك لأن المحاولات التي قامت بها بعض الدول العربية تجاه تعليم الأعداد الكبيرة من أبنائها اتسمت بخلل واضح فيما يتعلق بتوازن الواقع مع المتطلبات أو غياب تخطيط علمي لها أدى إلى أن يطبع التعليم بطابع ارتجالي ، وكان من نتيجة هذا التوجه أن لا تكون حصيلة الجهود التعليمية وتربية النشء تلبى احتياجات البلدان الوظيفية."<sup>(٢)</sup>

ولهذا لابد من الإهتمام بالأساليب التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا التعليمية والتي يمكنها التغلب على مشكلة ازدحام الفصول بالرغم من توسع الدولة في إنشاء المدارس الجديدة ، ونظراً لغياب التخطيط المستقبلي للزيادة السكانية في المجتمع المصري فإن هذه المدارس تكون غير كافية لاستيعاب هذه الزيادة العددية ويترب على ذلك ازدحام الفصول بالطلاب وبعض المدارس تعمل بأكثر من فترة في اليوم مما يؤثر في تحديث

(١) إسماعيل صبرى عبد الله ، "حول أفكار التعليم الأساسي والقرن الحادى والعشرين ، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي ( في الفترة من ١٨ - ٢٠ فبراير ) ، والجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، القاهرة: الجزء الأول ، ١٩٩٣م ، ص ١٨ .

(٢) فايز رشاد الشناوى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

التعليم، ولهذا يجب على المسؤولين عن التعليم المطالبة بزيادة الدعم المادي المخصص للتعليم، ولا بد من مشاركة القطاع الخاص في هذا الدعم، حتى تستطيع الدولة أن تواجه زيادة الإقبال على التعليم في ضوء ارتفاع المعدلات السكانية وأن تعتمد على التخطيط المستقبلي القابل للتنفيذ في ضوء الإمكانيات المتوفرة بالدولة.

رابعاً : تمسك المعلمين بالأساليب التقليدية.

إن عالم اليوم يمر بتغيرات سريعة في شتى مجالات الحياة فرضت علينا تطوير نظامنا التعليمي، وتغيير دور المعلم العربي الذي مازل يعتمد على أسلوب تدريسه على الطباشير والسبورة كوسائل تعليمية لا تتماشى مع التقدم العلمي السريع الذي أدى إلى استخدام أساليب ووسائل تكنولوجية متعددة الاستخدام ووظف المتخصصون في تكنولوجيا التعليم هذه الأساليب والأجهزة في مجال التعليم والتعلم لزيادة مدى فاعلية التعليم والارتفاع بمستوى مخرجاته<sup>(١)</sup>

وكشفت العديد من الدراسات التي أجريت في العالم العربي عن قصور شديد في دور المعلم العربي في مجال المعرفة والممارسة التكنولوجية التي أكدت "على ضالة النمو المهني للمعلمين وسلبيتهم المتمثلة في عدم تنمية فوهم المهني وعزوفهم عن المساهمة في حركات الإصلاح والتجديد التربوي والتي تُعد سمة من سمات التعليم الراهن"<sup>(٢)</sup>

وأوضحت دراسة عبد القادر بن عبد الله الفتوخ "التي أجريت بالسعودية على عينة عشوائية بلغ عددها (٢١٠) معلم في مناطق تعليمية مختلفة وكان من أهم نتائجها أن (٣٠٪) من العينة يعانون من التغير داخل الفصل ومن خلال إجاباتهم لماذا لا يؤيدون

(١) محمد أمين المفتي، الدور المتغير للمعلم في ضوء التغيرات المستقبلية، "المؤتمر العلمي الثاني، الدور المتغير للمعلم العربي في مجتمع الغد رؤية عربية (في الفترة من ١٨-٢٠ أبريل)، كلية التربية بأسبوط، جامعة أسبوط المجد الأول، ٢٠٠٠م، ص ٥.

(٢) إبراهيم عب الكيل الفار، مرجع سابق، ص ١٧٩.

التغيير - وكانت الإجابات تدور حول أربعة أمور: حاجز اللغة، الأمية المعلوماتية، الشعور بأن ذلك سيزيد من أعباء المعلم، الحاجة إلى تعلم أساليب وطرق جديدة.<sup>(١)</sup> ولهذا يجب على المعلم ان يطور من نفسه حتى يواكب ما يحدث من تغيرات في الوسائل التكنولوجية التي تم توظيفها بالعملية التعليمية "والتي سمحت بتنوع مجالات الخبرة والتي تؤدى إلى امتداد فرص التعليم مدى الحياة وعلى هذا الإطار خرجت وظيفة المعلم من مجرد التلقين إلى وظائف أخرى منها المصمم والمبرمج التربوي الذي يستخدم جميع وسائل التكنولوجيا لخدمة التربية، وأصبح نجاحه يقاس بقدرته على تصميم مجالات التعليم بالاستعانة بجميع وسائل التعليم والتكنولوجيا التي تساعد كل فرد على اكتساب الخبرة التي تؤهله لمواجهة متطلبات العصر"<sup>(٢)</sup>

وعلى المسؤولين عن التعليم أن يهتموا بإعداد المعلم من خلال برامج تدريبية تساعده على اكتساب المهارات والأساليب التعليمية الحديثة المرتبطة بتكنولوجيا التعليم حتى يستطيع مواكبة التغيرات التي طرأت على دور المعلم بالدول المتقدمة.

خامساً : انخفاض المستوى المهارى للخريجين.

ساهم التقدم الهائل الذى يسود العالم اليوم فى المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فى ظهور أساليب مستحدثة فى العمل وتخصصات جديدة يعتمد عليها الأفراد من أجل تنمية المجتمع، ولكن فى ظل هذا التقدم ما زالت النظم التعليمية بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة قاصرة على تخصصات تقليدية وقلبية وأساليب تعليمية قديمة لا تتماشى مع التغيرات العالمية الحادثة ويؤدى هذا بدوره إلى

(١) عبد القادر بن عبد الله الفتوح، عبد العزيز بن عبد الله السلطان، "الإنترنت فى التعليم: مشروع المدرسة الإلكترونية (شبكة الإنترنت)"، ٢٠٠٣/٣/٨، ص ٨.

<http://www.riyadhdm.gov.sg/alam/fntok/n.htm>.

(٢) ضياء الدين زاهر وآخرين، مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

"تدنى مستوى الخريجين سواء من حيث مستوى التحصيل أو مستوى مهارات التعليم الأساسية"<sup>(١)</sup> وهذا يزيد من العبء الواقع على المسؤولين عن العملية التعليمية في ضوء ما يحدث من تطورات في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق يجب تطوير النظام التعليمي العربي والمصري بالاعتماد على التكنولوجيا التعليمية المستحدثة في مجال التعليم "والتي تساعد المتعلمين على اكتساب المهارات الأساسية للتعليم قبل التخرج وكذلك اكتساب القدرة على مواصلة التعليم سواء في نفس التخصص أم التوسع إلى تخصصات جديدة تحتاجها بلادنا في المرحلة القادمة ويساهم التطوير أيضاً في إتاحة الحرية للمتعلم في اختيار المهارات وطريقة التعلم وفقاً لميوله ، وهذا ينمي روح الابتكار والإبداع عن طريق تنمية التعليم الذاتي."<sup>(٢)</sup>

وهذا يساعد المتعلم على الاستمرار في التعليم سواء قبل التخرج أم بعده حتى يجد فرصة العمل المناسبة لتخصصه وقدراته التي اكتسبها من خلال مراحل التعليم المختلفة ولهذا أدركت القيادة السياسية في مصر خطورة تدهور مستوى التعليم لما له من تأثير سلبي على تنمية المجتمع أو الحفاظ على استقراره، وكيانه ومكانته بين الأمم "فبدءاً من عام ١٩٩٠م اتخذت القيادة السياسية قضية التعليم قضية قومية ، وهذا ما أكدته في كل مناسبة سياسية وفي جميع المؤتمرات التربوية التي عقدت على أن حل مشكلة التعليم هو الطريقة المناسبة لحل القضايا المصيرية التي يعاني منها المجتمع"<sup>(٣)</sup> ويتضح ذلك من خلال الخطوات التي اتخذت بإدخال التجديد التربوي بمؤسسات

التعليم قبل الجامعي بهدف تطوير التعليم وتحسين المستوى المهاري للخريجين.

(١) إبراهيم عبد الوكيل الفار ، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(٢) ابتسام محمود الغنام ، دور تكنولوجيا التعليم في تطوير التعليم ومعالجة مشكلاته"، المؤتمر العلمي الرابع، مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليميه والعالمية (في الفترة من ٢٠-٢١ إبريل ) كلية التربية حلوان ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦، صص ٦٣٥-٦٣٦.

(٣) مجدى عزيز إبراهيم ، تطوير التعليم في عصر العولمة ، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ٢٠٠٠م، ص ٥٤.

## سادساً : الروتين الإداري للتعليم :

لا يخفى على أحد المظاهر العديدة لضعف الإدارة وتمسكها بالأساليب الخاصة بآلية تسيير التعليم بأوامر وتوجيهات علوية والتي تعوق التجديد أو التحديث داخل المدارس. ولهذا فإن "مديري المدارس بحاجة إلى ترشيد ينفي عن الإدارة المدرسية سمات الهيمنة وركوب السلطة والاستبداد ويجعلهم أكثر قدرة على خلق مناخ ثقافي داخل المدرسة يزيد من كفاءة التعليم والتعلم ويحبب مهنة التعليم إلى العاملين فيها"<sup>(١)</sup> ويؤدي هذا بدوره إلى تحسين عملية التعليم في ضوء تطور الأساليب الإدارية التي تواكب التجديد التربوي بمؤسسات التعليم قبل الجامعي.

ونحن في حاجة إلى إدارة تعليمية عصرية تعمل أولاً وأخيراً لتنمية التعليم وتعتمد على آليات هذا العصر وأدواته في القيام بمهامها الإدارية "وفي اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق مهمة التجديد التربوي والتعليم العلاجي في الوقت نفسه علاوة على أن مشاريع التجديد تحتاج إلى مرئنة هائلة لضمان أقصى استغلال للموارد المحدودة، وخلق الحوافز غير المادية لدى القائمين بعمليات التطوير وجميعها مهام تحتاج إلى مهارات عالية لا بد من توافرها لدى الإدارة التعليمية على مختلف المستويات"<sup>(٢)</sup>

ولهذا لا بد من تدريب الإداريين الحاليين على الأساليب المتطورة في الإدارة وسرعة اتخاذ القرارات وفهم طبيعة التحديث وأهمية العملية التعليمية والعمل على إكسابهم مهارات عالية في القيادة تسهم في تقبل التجديد بالمدارس والعمل على نشره بأساليب علمية مبتكرة تعتمد على التخطيط الجيد في ضوء الإمكانيات المتاحة .

(١) أحمد المهدي عبد الحليم، التحديات التربوية للأمة العربية، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) إبراهيم عبد الوكيل الفار ، مرجع سابق، ص ١٨١.

سابعاً : ضعف قدرة الأبنية التعليمية على استيعاب برامج التطوير :

لو نظرنا إلى واقع بعض المدارس في مصر لوجدنا أنها غير مهيأة لاستخدام الأجهزة المطورة بسبب عدم وجود أماكن بها لاستقبال هذه التطورات لأن أغلب هذه المدارس صممت قبل ظهور هذه التكنولوجيا " وإن وجدت مثل هذه الأجهزة في المدارس الثانوية أو الإعدادية فإن غالبيتها لا تفي بحاجات المدرسة ولا تستخدم من قبل المدرسين لكونها محفوفة في المستودعات أو المختبرات أو كسل المدرس نفسه أو موقف الإدارة السلبى أو صعوبات يفرضها الرئتين أو عدم توفر قاعة للعرض"<sup>(١)</sup> وإن وجدت فهي عبارة عن فصل داخل المدرسة تم عزله وإضافة بعض الأجهزة والمقاعد به ، وهي لا تكفى استيعاب عدد طلاب المدرسة .

وسارعت وزارة التربية والتعليم في مصر بإدخال بعض الأجهزة المتطورة كاتجاه لتحديث التعليم قبل الجامعي ومن الواضح أن الوزارة سارعت بتنفيذ خطة التطوير والاستعجال بها قبل أن تعد المدارس وتجهز القاعات اللازمة لاستقبال تلك الأجهزة وإن وجدت فهي توجد في بعض المدارس التي أنشئت حديثاً فكان هذا التحديث بحاجة إلى التخطيط الجيد المدرس الذى يمكن تنفيذه في ظل الإمكانيات المادية والبشرية للمجتمع المصرى.

ثامناً : عجز نظم التعليم الحالية عن تلبية متطلبات المجتمع :

وصفت التربية الحالية في الدول العربية بأنها عاجزة – فى معظم الأحوال- عن ترسيخ مطالب المواطنة لإنسان عربى قادر على توفير مقومات البقاء والرخاء والنماء ووصفت الممارسات التعليمية بأنها تعتمد على التلقين وكفاءة الذاكرة وأنها تتسم بسيطرة التعليم اللفظى ولا تربط التعليم بالعمل وواقع المجتمع وظروفه بأنها تقيد فرص الإبداع

(١) عبد الحافظ محمد سلامة، مدخل فى تكنولوجيا التعليم ، ط٢، عمان : دار الفكر، ١٩٩٨م ، ٢٥ .

والتعبير الذاتى وأنها تعززها النظرة المتكاملة فى تنمية الشخصية وأنها قاصرة عن تحقيق العدل الاجتماعى فى فرص التعليم والعمل. (١)

وهذا يعنى بالنسبة لنا أنه لا بد من الإسراع بالاعتماد على التجديد فى النواحي التربوية بمؤسسات التعليم حتى نستطيع أن نعد إنساناً يستطيع مواجهة تحديات المستقبل ويشارك بفاعلية فى تنمية المجتمع وتحقيق متطلباته.

ويضيف إبراهيم عبد الوكيل الفار<sup>(٢)</sup> بعض التوجهات التربوية العامة التى تسهم

فى تجديد الفكر التربوى ومنها ما يلى:-

• أن هدف التربية الجديدة لم يعد تحصيل المعرفة ، فلم تعد المعرفة هدفاً فى حد ذاته ، بل الأهم من تحصيلها ، القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها لحل المشاكل.

• لم تعد وظيفة التعليم فى التربية الجديدة مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، والمطالب الفردية ، بل تجاوزتها على النواحي الوجدانية والأخلاقية وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته ، وأن يحيا حياة أكثر ثراءً وعمقاً.

• لا بد أن تسعى التربية الجديدة لإكساب الفرد أقصى درجات المرئنه وسرعة التفكير وتمايلية التنقل بمعناه الواسع.

• لا بد للتربية الجديدة أن تتصدى للروح السلبية بتنمية عادة التفكير الإيجابى وقبول المخاطرة وتعميق مفهوم المشاركة.

والواقع يؤكد أننا نعيش فى عصر التقدم والمعلومات والاكتشافات والاختراعات وغيرها وهذا يزيد من العبء على التربية العربية بالإضافة إلى العوائق المادية والبشرية

(١) أحمد المهدي عبد الحليم ، التحديات التربوية للأمة العربية، مرجع سابق، ص ص ١٣- ١٤.

(٢) إبراهيم عبد الكيل الفار، مرجع سابق، ص ١٨٢.

ويزداد الأمر صعوبة لأن حجم الإنفاق التعليمي يزداد مع النمو السكاني في ظل ارتفاع أساليب التعليم وتعدد مطالبه ومن هنا لابد من تحديد الأولويات في ضوء الإمكانيات المتاحة حتى نواجه مستقبل الغد ولا نتخلف عن ما يدور حولنا بالدول المتقدمة.

إن الفلسفة التربوية السائدة – بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة تنظر إلى "التربية كأداة للثبات والاستقرار وتركز على انتشار التعليم لا نوعيته بالرغم ما يزرهه الإعلان التربوي الرسمي من شعارات الحرية والديمقراطية والمشاركة وتكافؤ الفرص والانتقاء القومي ، والتمسك بالوحدة فإن الواقع العملي لطرق وأساليب التعليم والتقويم وأهداف المناهج ومضمونها، وأسلوب الإدارة المدرسية والتعليمية أبعد ما يكون عن هذه الشعارات فمازل أسلوب التلقين والحفظ هو نهج التعليم السائد، وهناك قيود تحد من مشاركة الطالب في عملية التعليم ومساهمة المعلمين في عمليات الإصلاح والتجديد التربوي"<sup>(١)</sup>

وبهذا نكون قد أدركنا واقع الأمور بالتعليم العربي والمصري ومدى خطورة التحديات التي تواجه نظامنا التعليمي سواء على المستوى العالمي أم المستوى المحلي أم المستوى داخل النظام نفسه وبذلك فلا بد من الإسراع بتطوير المنظومة التربوية في ضوء المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع والإمكانيات المتاحة وبالتخطيط العلمي الجيد الذي يمكن تنفيذه في الواقع وليس تخطيطاً يكون صعب التنفيذ ويساهم في نشر الادعاءات وزيادة الفجوة وبين المأمول والواقع.

ومن الواضح أن مصر سارعت باتخاذ القرارات التي تساهم في تطوير التعليم العام وذلك من خلال انتشار بعض الأجهزة المتطورة بمراحل التعليم قبل الجامعي مثل الحاسب الآلي والوسائط المتعددة وإدخال شبكة الإنترنت بالمدارس وتطوير المعامل ، وتدريب المعلم سواء بالداخل أم بالخارج والاهتمام بالأنشطة الطلابية والإدارة والمباني المدرسية كاتجاه نحو التجديد التربوي بالتعليم قبل الجامعي.

(١) إبراهيم عب الكيل الفار، مرجع سابق، ص ١٨٣.

## تعقيب :

تناولنا في هذا الفصل أهم التحديات التي تمثل منطلقات عملية التجديد التربوي بالتعليم قبل الجامعي في مصر، وتم تقسيم التحديات إلى :  
تحديات عالمية ومحلية وبداخل النظام التعليمي ، وكانت بمثابة الانطلاقة لتحديث التعليم ليواكب ما يحدث بالدول المتقدمة التي تسعى بكل الوسائل فرض سيطرتها وهيمنتها الثقافية والإقتصادية والسياسية – على الدول العربية ومنها مصر- من خلال امتلاكها التكنولوجيا المتطورة وآلياتها ، وأيضاً تزيد مقدراتها المالية ويظهر ذلك في تزايد أعداد الشركات المتعددة الجنسيات والتي انتشرت فرعها بمعظم الدول العربية ، وأيضاً امتلاكها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها، وبذلك فهي تضمن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ومنها مصر سواءً بطريق مباشر أم غير مباشر.

ومن هذا المنطلق كان على هذه الدول أن تسعى جاهدة لتحديث المنظومة التعليمية في ضوء الواقع للإمكانيات المتاحة وأيضاً في ضوء الثقافة العربية التي تخدم أفراد المجتمع وتقوى لديهم روح الانتماء والاعتزاز بالوطن في الحفاظ على العادات والتقاليد التي تحافظ على كيان الوطن وتربطه، وأن يكون التطوير بالتعليم انطلاقة حقيقية لإعداد الكوادر البشرية التي تخدم التنمية ، وسوف نتناول في الفصل القادم التجديد التربوي في السياسة التعليمية وأهم الأسس التي يقوم عليها.